جامعة أحمد دراية ـ أدرار
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي

شعبة: العلوم التجارية

تخصص: تدقيق ومراقبة تسيير

العنوان

دور الرقابة الداخلية في الرفع من الإيرادات غير الجبائية للجماعات المحلية

دراسة حالة بلدية أدرار

إعداد الطلبـة:

ـ قافا محمد

ـ دالة احمد

لجنة المناقشة

الرقم	الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
01	بوشرى عبد الغني	أستاذ محاضر – أ	رئيساً.
02	بن الدين امحمد	أستاذ التعليم العالي	مشرفاً.
03	بوكار عبد العزيز	أستاذ محاضر – أ	مناقشاً.

الموسم الجامعي :2019/2018 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أولا – نشكر الله عز وجل، الذي وهب لنا عقولا نرقى بها ووجدانا نسعى به دوما إلى البحث والمعرفة لقول صلى الله عليه وسلمأطلبو العلم ولو في الصين ****

ثانيا : نود أن نوجه تشكراننا إلى كل من :

- **الأسرة العلمية التي رافقتنا طوال مشوارنا الدراسي، ابتداء من المرحلة القاعدية إلى المرحلة الجامعية، لاسيما أساتذة وموظفي كلية العلوم الاقتصادية تسيير والعلوم التجارية.**
- **البروفيسور بن الدين امحمد على قبوله الإشراف علينا في هذه المذكرة وكذا توجيهاته ونصائحه التي قدمه ا لنا طيلة فترة الإعداد.**
- **ثالثا: عبارات التقدير والاحترام إلى كل من الأستاذيين بوكار عبد العزيز، وبشرى عبد الغني على لإشرفهما على مناقشة مذكرتنا وتكبدهما عناء قرائتها والعمل على تصحيح وتصويب الأخطاء الموجودة فيها.**

قافا محمد و دالة أحمد

إهداء

من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله أود وبكل حب أن أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من :

الوالدين العزيزين على قلبي والأخوين عبد الكريم وأحمد .

كل الأقارب والأصدقاء ورفقاء الدراسة.

إلى كل المنخرطين في منظمة الإتحاد العام الطلابي الحر عامة وخلية دلدول خاصة .

و إلى كل منتسبين للحركة الكشفية العالمية والوطنية عامة وفوج الفلاح توكي دلدول خاصة .

وإلى كل الأعضاء المنخرطين في جمعية أمل المستقبل لرقي والازدهار توكي دلدول .

كل الأستاذة كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم التجارية .

وأتقدم بشكر خاص وخاص إلى صالحي محجوبة لمساعدتها لنا في إعداد هذه المذكرة .

قافا محمد

إهداء

أود وبكل روح علمية وأكاديمية أن أهدي هذا البحث المتواضع إلى كل من:

الولدين الكريمين طالبا الله عز وجل أن يبارك في أعمارهم ويحفظهم لنا ويديم عليهم الصحة والعافية؛
كل الأهل والأقارب سواء من بعيد او من قريب؛
كل أعضاء لجنة المناقشة؛
كل موظفي الإدارة المشرفة على حسن التحضيرات وتهيئة الظروف الملائمة للنجاح المناقشة؛
كل زملائي في الدراسة عبر كل المستويات.

دالة احمد.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
الشكر والعرفان	
فهرس المحتويات	II-I
قائمة الاشكال والجداول	III
قائمة الملاحق	VI
المقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الداخلية والإيرادات غير الجبائية للجماعات المحلية.	04
تمهيد الفصل الأول.	05
المبحث الأول: ماهية الرقابة الداخلية والإيرادات غير الجبائية للجماعات المحلية .	06
المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية.	06
الفرع الأول: تعريف الرقابة الداخلية.	06
الفرع الثاني: أهداف الرقابة الداخلية.	07
الفرع الثالث: وسائل نظام الرقابة الداخلية .	07
الفرع الرابع: أهمية الرقابة الداخلية.	08
المطلب الثاني: مفهوم الإيرادات غير الجبائية للجماعات المحلية.	09
الفرع الأول: تعريف الجماعات المحلية (البلدية).	09
الفرع الثاني: تعريف الإيرادات غير الجبائية.	11
المطلب الثالث: العلاقة بين الرقابة الداخلية والإيرادات غير الجبائية.	15
المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية.	16
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة.	16
الفرع الأول: الدراسات الوطنية .	16
الفرع الثاني: الدراسات الدولية .	18
المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.	20
خلاصة الفصل الأول.	21
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية ببلدية أدرار .	22
تمهيد الفصل الثاني.	23

المبحث الأول: مدخل عام لبلدية ادرار.	24
المطلب الأول: تقديم بلدية أدرار.	24
الفرع الأول: نبذة تعريفية لبلدية أدرار.	24
الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للبلدية.	25
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية أدرار.	25
الفرع الأول: عرض الهيكل التنظيمي.	26
الفرع الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي.	27
المبحث الثاني: الرقابة الداخلية والإيرادات غير الجبائية ببلدية أدرار.	30
المطلب الأول: إجراءات الرقابة الداخلية في البلدية.	30
الفرع الأول: رقابة المحاسب العمومي.	30
الفرع الثاني: رقابة رئيس المجلس الشعبي البلدي.	31
المطلب الثاني: الإيرادات غير الجبائية لبلدية ادرار .	32
الفرع الأول: مداولة المجلس الشعبي لبلدية أدرار حول الإيرادات غير الجبائية المحصلة.	32
الفرع الثاني: عرض وضعية تحصيل الإيرادات غير الجبائية للفترة 2016-2018.	39
المطلب الثالث: نتائج الدراسة الميدانية.	46
خلاصة الفصل الثاني.	47
الخاتمة.	48
المراجع.	51
الملاحق.	53
الملخص.	

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	يوضح مبلغ الرسم على النفايات.	32
02	يوضح رسم الذبح والحقوق المرتبطة به.	35
03	يوضح رسم الأسعار المرتبطة بالمنتوجات والخدمات.	
04	يمثل حقوق بيع دفاتر الشروط ،المناقصات ،الاستشارات والمزايدة.	
05	يمل مصاريف وضع السيارات في حضيرة الحجز وحراستها.	36
06	يمثل حق استغلال المكان.	38
07	يمثل وضعية تحصيل الإيرادات غير الجبائية لبلدية ادرار لسنة 2016.	39
08	يمثل وضعية تحصيل الإيرادات غير الجبائية لبلدية ادرار لسنة 2017.	
09	يمثل وضعية تحصيل الإيرادات غير الجبائية لبلدية ادرار لسنة 2018.	40
10	يمثل المقارنة بين الإيرادات المقدرة والفعلية وبواقي الإنجاز، لفترة ثلاثة سنوات.	41
11	يمثل إيرادات غير الجبائية لمختلف عناصر قسم التسيير.	42

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	رسم بياني للمقارنة بين الإيرادات غير الجبائية المقدرة، الفعلية، الباقي من الإنجاز.	26
02	رسم بياني لوضعية إيرادات وسائل ومصالح البلدية.	41
03	رسم بياني لوضعية إيرادات ناتج الأملاك العمومية.	43
04	رسم بياني لوضعية إيرادات ناتج الاستغلال.	44
05	رسم بياني لوضعية إيرادات الضرائب غير المباشرة.	45
06	رسم بياني لوضعية إيرادات الأملاك العقارية والمنقولة.	46

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق :

رقم الملحق	عنوان الملحق	الرقم
01	مداولة المجلس الشعبي البلدي لبلدية ادرار حول الإيرادات غير الجبائية المحصلة.	55
02	سند تحصيل الإيرادات.	56
03	كشف تحصيل الإيرادات.	57
04	أمر بالتسديد.	58
05	سند إيراد.	59
06	وضعية تحصيل الإيرادات لسنة 2016.	60
07	وضعية تحصيل الإيرادات لسنة 2017.	61
08	وضعية تحصيل الإيرادات لسنة 2018	62

المقدمة

توطئة:

اعتمدت الجزائر ومنذ الاستقلال على النظام اللامركزي الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين السلطات المركزية للدولة والمجالس المنتخبة التي تعهد إدارتها إلى سكان الإقليم المتواجدين فيها مما يجعلها تتمتع بالاستقلال عن السلطات المركزية.

وتعد البلدية إحدى أهم الجماعات المحلية المكرسة للامركزية في التسيير، حيث تعد – بنص المادة 15 من دستور 1996– جماعة قاعدية للنظام اللامركزي في الجزائر، فهي تكتسي أهمية بالغة في إشباع حاجات مواطنيها المتزايدة، ودفع عجلة التنمية المحلية في المجال الجغرافي القائمة عليه، ما يستوجب عليها وجود مالية مستقلة تتيح لها حق التصرف فيها بتوجيهها في إطار أهدافها التنموية المسطرة.

فتلبية الرغبات المتزايدة للمواطنين يجعل البلدية تبحث عن موارد ذاتية تضمن لها تغطية الوظائف المتعددة التي تتولاها في مختلف الميادين المنوطة بها وتضمن لها نجاح دورها في النهوض بالتنمية في كل الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية وكل ما له علاقة بحياة المواطن.

ولضمان تحقيق احتياجات المواطنين المتزايدة كان لابد من ضمان الاستغلال الجيد لجميع مواردها، وللحرص على ذلك كان لابد من وجود رقابة داخلية عليها تضمن من خلالها حفظ ممتلكاتها من التلف واستغلالها من اجل التحصيل الأمثل للمواردها المالية المتاحة.

إشكالية الدراسة:

تسعى الجماعات المحلية إلى تحصيل مجموعة من الموارد التي تعمل من خلالها على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع ولتحقيقها يتطلب الأمر وجود نظام رقابة داخلي فعال يساعدها في تحصيل الإيرادات غير الجبائية، وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

كيف يمكن للرقابة الداخلية أن تساهم في الرفع من الإيرادات غير الجبائية في الجماعات المحلية؟

ولتبسيط معالم الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

–فيما تتمثل الإيرادات غير الجبائية لدى الجماعات المحلية؟

–ما هو واقع تطبيق الرقابة الداخلية في الجماعات المحلية؟

–هل يدرك القائمون على تسيير شؤون بلدية أدرار أهمية تطبيق الرقابة الداخلية؟

–هل تساهم الرقابة الداخلية في تحسين الإيرادات غير الجبائية في بلدية ادرار؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية يمكن طرح الفرضيات التالية:

–يمكن أن تساعد الإيرادات غير الجبائية في تيسير عمل الجماعات المحلية فيما يتعلق بدورها من خلال دفع عجلة التنمية المحلية؛

–يمكن للرقابة الداخلية أن تؤثر في تحصيل الإيرادات غير الجبائية للجماعات المحلية؛

-قد يدرك القائمون على تسيير شؤون بلدية ادرار أهمية تطبيق الرقابة الداخلية في البلدية على تحصيل الإيرادات غير الجبائية؛

-يمكن للرقابة الداخلية المطبقة داخل بلدية ادرار أن تساهم في الرفع من حصيلة الإيرادات غير الجبائية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من كونها تعد محاولة لـ:

-التعريف بأهم مصادر التمويل الذاتي للبلدية؛

-الوقوف على أهم المعيقات التي تعيق عمل الجماعات المحلية في تحصيل إيراداتها غير الجبائية؛

-دراسة واستبيان مدى إدراك القائمين على الجماعات المحلية بأهمية تطبيق الرقابة الداخلية في الجماعات المحلية في الجزائر من خلال بلدية ادرار كنموذج للدراسة؛

-استقصاء مدى مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الموارد غير الجبائية لبلدية ادرار.

المنهج المتبع في الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات والتأكد من صحة الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي لتقديم الأدبيات النظرية للدراسة، كما تم اعتماد المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي لتحليل مختلف المعطيات المتحصل عليها من طرف بلدية ادرار ، لاسيما ما يتعلق بإجراءات الرقابة الداخلية وبعض الإحصائيات الرقمية المقدمة، ولقد تم اعتماد مجموعة من الأدوات في الدراسة، حيث تم استخدام مجموعة من الدراسات السابقة لإثراء الجانب النظري، كما تم اعتماد المقابلات الشخصية لأخذ المعلومات فيما يتعلق بالدراسة التطبيقية.

دوافع اختيار موضوع الدراسة:

هناك أسباب عديدة دفعت الطالبين لاختيار هذا الموضوع نذكر منها:

-الميل الشخصي لمعالجة مواضيع الجماعات المحلية؛

-محاولة ربط تخصص الطالبين في الماستر بالواقع العملي من خلال إسقاط المفاهيم المتعلقة بالرقابة الداخلية على واقع الجماعات المحلية كون الطالبان يدرسان تخصص تدقيق ومراقبة التسيير؛

-محاولة إضافة مرجع لمكتبة الجامعة يتناول الربط بين الرقابة الداخلية والإيرادات غير الجبائية للجماعات المحلية نظرا لنقص الدراسات في الموضوع وخاصة أن الدراسة تتناول بلدية ادرار محل للدراسة الميدانية.

صعوبات الدراسة:

هناك بعض الصعوبات التي وجهت الطالبين أثناء إعداد الدراسة نذكر منها:

-قلة المراجع الخاصة بالموضوع لاسيما المراجع المتعلقة بالإيرادات غير الجبائية للجماعات المحلية؛

-عزوف الكثير من الهيئات الممثلة للجماعات المحلية خاصة البلديات عن تقديم المعلومة والترخيص بإجراء الدراسة فيها مع وجود نوع من التحفظ في تقديم المعلومة لدى الكثير من البلديات التي تم قصدها لإجراء الدراسة.

حدود الدراسة

01/ الحدود المكانية: تمثلت في الولوج إلى المكتبة الجامعية، والمكتبة العمومية من أجل إطراء الجانب النظري أما الجانب التطبيقي فقد تم اعتماد بلدية أدرار كمحل للدراسة الميدانية من خلال العمل على دراسة وتحليل المعطيات المقدمة من طرفها.

02/ الحدود الزمانية:

تملت الحدود الزمنية للدراسة من سنة 2016 إلى غاية 2018 ويرجع سبب ختيار هاته الفترة عرفت تغير في القوانين الخاصة بالبلدية وصدور مجموعة من المراسيم والقرارت الوزارية التي تنظم عمل البلديات.

خطة الدراسة.

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية وتحقيق الهدف المنشود تم هيكلة الدراسة على النحو التالي:

تم تقسيم موضوع الدراسة إلى فصلين تضمن الفصل الأول الإطار النظري للرقابة الداخلية والإيرادات غير الجبائية للجماعات المحلية وتم تقسيمه إلى مبحثين خصص المبحث الأول منها لتقديم الإطار ألمفاهيمي للرقابة الداخلية ، والإيرادات غير الجبائية للجماعات المحلية في حين خصص المبحث الثاني لعرض الدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية.

أما الفصل الثاني فقد تضمن الدراسة الميدانية لبلدية ادرار وقسم بدوره إلى مبحثين تضمن المبحث الأول تقديم بلدية ادرار في حين خصص المبحث الثاني لعر ض إجراءات الرقابة الداخلية وانعكاساتها على تحصيل الإيرادات غير الجبائية للبلدية.

الفصل الاول

الأدبيات النظرية

للدراسة والدراسات السابقة

تمهيد الفصل:

إن الرقابة ركن من أركان التنظيم والتخطيط في الدولة الحديثة لم يعد يقتصر دورها على مراجعة المستندات والحسابات بل تعداها ليشمل تقييم الأداء والتحليل المالي واتخاذ ما قد يلزم من الإجراءات التصحيحية في المؤسسة.

فالرقابة لها دور كمدخل للتنمية من خلال مراقبة مالية هيئات الدولة، كما تعد أداة تستخدمها المؤسسات لحماية أصولها وممتلكاتها والتحكم في مواردها الجبائية وغير الجبائية، فهي تعتبر العصب المحرك الذي تقوم عليه المؤسسة وعنصر مهم لسير العملية الإدارية، فوجود رقابة داخلية ذات فعالية في المؤسسة سينعكس إيجابا على أدائها وسيمكنها من تحقيق أهدافها المسطرة.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى إعطاء الإطار النظري للرقابة الداخلية والإيرادات غير الجبائية في الجماعات المحلية ثم عرض مختلف الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع مع إبراز مميزات الدراسة الحالية عنها.

المبحث الأول: ماهية الرقابة الداخلية والإيرادات غير الجبائية للجماعات المحلية.

ترتكز عملية الرقابة الداخلية على تحقيق أهداف المنشاة بفعالية وكفاءة وإصدار تقارير مالية موثوق بها، والامتثال للقوانين واللوائح والسياسات، فهذه الرقابة لها ارتباط وثيق بمالية الجماعات المحلية ففعالية وكفاءة الرقابة الداخلية للجماعات المحلية (البلدية والولاية) سيساعدها في تحقيق أهدافها المنشودة.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى إعطاء تعريف للرقابة الداخلية، أهدافها، أهميتها وكذا أهم العناصر التي يقوم عليها وجود نظام للرقابة الداخلية

الفرع الأول: تعريف الرقابة الداخلية

هناك العديد من التطورات التي حدثت في مفهوم الرقابة الداخلية نتيجة للعديد من الأسباب لعل أهمها[1]:

- التطور الكبير في حجم المشروعات الاقتصادية؛
- انفصال الملكية عن الإدارة؛
- زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية لضمان تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

ولقد تعددت التعاريف المتعلقة بالرقابة الداخلية نذكر منها:

"الرقابة الداخلية هي العملية التي يتم تصميمها بتوفير تأكيد مناسب بفعالية وكفاءة عمليات التشغيل وبإمكانية الثقة في القوائم المالية وبالالتزام بالقوانين واللوائح وهي عملية تتأثر بمجلس الإدارة،الأفراد الآخرين ويتم تصميمها من أجل إعطاء تصميم معقول وليس تأكيد مطلق".[2]

وحسب مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين فإن "الرقابة الداخلية هي خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة الشركة والتي تهدف إلى المحافظة على أصول الشركة وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقق من التزام العاملين بالسياسات الإدارية التي وضعتها الإدارة"

وكتعريف عام للرقابة الداخلية فإنها : عبارة عن خطة تنظيمية، ومجموعة من الطرق والإجراءات المطبقة من طرف المديرية بغية دعم الأهداف المرسومة لضمان إمكانية التسيير المنظم والفعال للأعمال، وتشتمل هذه الأهداف على احترام السياسة الإدارية، حماية الأصول، اكتشاف الغش،الأخطاء.

الفرع الثاني: أهداف الرقابة الداخلية

تتجلى أهم أهداف الرقابة الداخلية فيما يلي :[3]

---

[1] عبد الفتاح الصحن وآخرون، **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، الدار الجامعية زكريا غنيم الإبراهيمية –الإسكندرية 2008، ص ص 11-13.

[2] طواهر محمد، صديقي مسعود، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإ طار النظري والممارسة التطبيقية** ، ديوان المطبوعات الجزائرية ساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، السنة 2006، ص23.

- المحافظة على أصول الشركة؛
- التأكد من التزام العاملين بالمنشاة بكافة السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة؛
- تحقيق الكفاءة التشغيلية لكل جوانب النشاط في الشركة؛
- ضمان صحة ودقة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية لزيادة درجة الاعتماد عليها.

الفرع الثالث: وسائل نظام الرقابة الداخلية.

تتمثل أهم العناصر الرقابة التي يقوم عليها نظام الرقابة الداخلي فيما يلي[1]:

أولا: الخطة التنظيمية.

أجمعت التعاريف السابقة على ضرورة وجود خطة تنظيمية تستجيب في جميع الأحوال إلى القرارات التي تتخذ، حيث تبنى هذه الخطة على ضوء تحديد الأهداف المستوحاة منها وعلى الاستقلال التنظيمي لوظائف التشغيل، أي ما يحدد بوضوح خطوط السلطة والمسؤولية الإدارية للمديريات التي تتكون منها المؤسسة، وبالرغم من أن الاستقلال التنظيمي يتطلب الانفصال بين الوظائف إلا أن عمل جميع المديريات يجب أن ينسق بحيث يؤدي إلى تدفق منتظم للمعلومات .

وعلى ضوء ما سبق فإن العناصر الأساسية التي يجب أن تكون في الخطة التنظيمية تتمثل فيما يلي:

- تحديد الأهداف الدائمة للمؤسسة؛
- تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة، ومختلف أجزائه مع إبراز العلاقة التسلسلية والمهنية بين مختلف الأنشطة؛
- تحديد المسؤوليات بالنسبة إلى كل نشاط؛
- تعيين الحدود والمسؤوليات بالنسبة لكل شخص.

ثانيا: الطرق والإجراءات.

تعتبر الطرق والإجراءات من أهم الوسائل التي تعمل على تحقيق الأهداف المرجوة من نظام الرقابة الداخلية فإحكام وفهم وتطبيق هاتين الوسيلتين يساعد على حماية الأصول، العمل بكفاءة والالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة، إذ تشتمل الطرق على طريقة الاستغلال، الإنتاج التسويقي، تأدية الخدمات وكل ما يخص إدارة المؤسسة بالإضافة إلى الطرق المستعملة في المديريات المختلفة الأخرى سواء من ناحية تنفيذ الأعمال أو طريقة استعمال الوثائق إلى غير ذلك من الطرق المستعملة، كما قد تعمل المؤسسة على سن إجراءات من شأنها أن توضح بعض النقاط الغامضة أو تغيير إجراء معين بغية تحسين أداء المؤسسة وتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه المرسومة.

1- المقاييس المختلفة.

[1] محمد التهامي ظواهر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 86- 88.

تستعمل هذه المقاييس المختلفة داخل المؤسسة لتمكين نظام المراقبة الداخلية من تحقيق أهدافه المرسومة في ظل إدارة تعمل على إنجاحه من خلال قياس العناصر التالية:

- درجة مصداقية المعلومات؛
- مقدار النوعية الحاصل من العمليات الفعلية.

ونشير إلى أن نظام الرقابة الداخلية تشتمل على صنفين من الرقابة وهما:

2-الرقابة الإدارية

وهي تشمل خطة التنظيم والوسائل والإجراءات المختصة بصفة أساسية لتحقيق أكبر كفاءة إنتاجية ممكنة وضمان تحقيق السياسات الإدارية، إذ تشتمل هذه الرقابة على كل ما هو إداري، سواء كانت برامج تدريب العاملين، طرق التحليل الإحصائي ودراسة حركة المؤسسة عبر مختلف الأزمنة، تقارير الأداء، الرقابة على الجودة وإلى غير ذلك من أشكال الرقابة؛

3-الرقابة المحاسبية

تعبر هذه الرقابة عن الخطة التنظيمية وكافة الإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ودرجة الاعتماد عليها والوقوف على سلامة المعالجة المحاسبية من جهة، والعمل على حماية أصول المؤسسة من جهة أخرى .[1]

الفرع الرابع: أهمية الرقابة الداخلية .

لقد لقيت الرقابة الداخلية اهتماما كبيرا من المراجعين وإدارات المنشات الاقتصادية منذ أمد طويل وذالك للأسباب[2] التالية:

-تعقد وتشعب نطاق الأعمال جعل الإدارة تعتمد على التقارير والتحليلات لإحكام الرقابة على العمليات؛

-الضبط الداخلي والفحص المتأصل في الرقابة الداخلية يقلل من احتمال وقوع الأخطاء والغش؛

-التحقق من التزام المنشات الاقتصادية باللوائح والقوانين ذات العلاقة.

المطلب الثاني: الإطار التعريفي للإيرادات غير الجبائية للجماعات المحلية.

مرت الجماعات المحلية في الجزائر بعدة مراحل وإصلاحات مست مختلف الهياكل المحلية، متكيفة بذلك مع مختلف الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية التي مرت بها البلاد، ولقد كانت من نتائج الإصلاحات ظهور مجموعة من القوانين المنظمة لعمل الجماعات المحلية لاسيما قانون البلدية الذي يعتبر البلدية القاعدة الإقليمية اللامركزية، ومكان للممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن .

وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى أخر ما وصلت إليه هذه الإصلاحات انطلاقا من تعريف البلدية إلى إبراز مميزاتها وصولا إلى الدور الذي تلعبه في التنمية المحلية.

[1] محمد التهامي، مسعود صديقي، نفس المرجع السابق، ص 89.

2

الفرع الأول: مفهوم الجماعات المحلية.

إن التعاريف الواردة حول الجماعات المحلية متعددة ومختلفة مع اختلاف تسميتها في بعض الأحيان فهناك من يسميها بالحكم المحلي وهناك من يطلق عليها تسمية الإدارة المحلية وهذا بالنسبة لنظام الفرنسي ومستعمراته. [1]

ويمكن تعريف الجماعات المحلية بأنها: عبارة عن مجموعة الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي التي تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع العام، وقد تكون منتخبة أو معينة، تباشر اختصاصاتها عن طريق النقل أو التفويض فهي تعني توزيع الوظائف الإدارية في الدولة بين أجهزتها المركزية في العاصمة والهيئات المحلية المستقلة عنها ومن ثم أسلوب من أساليب التنظيم في الدولة من شانه تحقيق اللامركزية الإدارية.

وسيتم التركيز في هذه الدراسة على البلدية باعتبارها محل الدراسة الميدانية لذالك سيتم إعطاء التعريف لها.

أولا: تعريف البلدية

هناك مجموعة من التعاريف المتعلقة بالبلدية نذكر منها:

- البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون
- وتمثل أيضا: الوحدة الأساسية للحكم والإدارة في الجزائر ، وتشكل الوسيط بين المواطن والإدارة المركزية، خاصة إذا تعلق الأمر بالخدمة العمومية وتنفيذ السياسات العامة للدولة. [2]
- وتعرف أيضا بأنها: عبارة عن جماعة إقليمية قاعدية لدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة . [3]
- ويرى آخرون بأنها مجموعة سكانية معينة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتحدث بموجب قانون. [4]

---

[1] يحياوي عائشة، جعواني مريم، **آليات تنمية موارد الجماعات المحلية دراسة حالة بلدية ادرار**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية – ادرار، للموسم الجامعي 2017/2016، ص 14.

[2] عبد الكريم ماروك، **الميسر في شرح قانون البلدية الجزائري**، منشورات زين الحقوقية، لبنان، سنة 2013، ص 31

[3] زين الدين العماري، **الجماعات الإقليمية بين مبدأ الاستقلال ونظام الوصاية الإدارية في القانون الجزائري** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه تخصص الدولة والمؤسسة العمومية، 2017/2016، ص 55.

[4] لخضر مرغاد، **الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية –جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة بسكرة فيفري 2005.

– وتعد كذالك القاعدة الإقليمية اللامركزية، ومكان للممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.[1]

وبشكل عام يمكن تعريف البلدية على أنها جماعة عمومية، محلية (يعني تهتم بسكان المنطقة المتواجدين داخل حدودها الجغرافية)، مستقلة (تمنح سكان تلك المنطقة استقلالية عن السلطة الإدارية المركزية بالعاصمة أو الجهوية)، ولها مساحة ترابية محدده، وتتمتع بالشخصية المدنية، لها اسم وتاريخ، لها مجموعة من الحقوق والواجبات كحق الشراء والبيع للممتلكات، وتتمثل واجباتها في إجبارية توفير كل الظروف الملائمة والتي من شأنها أن تسهم في رفاهية المواطنين.

ثانيا: مميزات وخصائص البلدية

للبلدية مجموعة من الخصائص وهي:[2]

1-الاسم والإقليم والمقر الرئيسي:

لقد نص المشرع في المادة 06 من قانون البلدية رقم 10/11 على أن لكل بلدية اسم وإقليم ومقر رئيسي.

2-الشخصية الاعتبارية:

وتتمثل في مجموعة الأفراد ومجموعة الأموال التي تتكاتف وتتعاون لتحقيق غاية محددة بموجب اكتساب الشخصية القانونية التي تمكن البلدية من اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات.

3-الذمة المالية: وهي مجموع ما للبلدية من حقوق وما عليها من التزامات مالية حاضرة ومستقبلية.

4-البلدية هيئة إدارية لامركزية مطلقه: لكون أن لديها مجلس منتخب.

ثالثا: الهيئة التنفيذية (رئيس المجلس الشعبي البلدي).

تتمثل الهيئة التنفيذية للمجلس الشعبي البلدي في رئيسها يساعده نواب حدد القانون عددهم تبعا لعدد المقاعد المتكون منها هذا المجلس.

رابعا: دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية

تلعب البلدية دورا مهما في تحريك عجلة التنمية ويتجلى ذالك من خلال [3]

المجال الاقتصادي : تعد البلدية المخطط التنموي القصير والمتوسط والطويل المدى وتصادق عليه كما تسهر على تنفيذه وذالك في إطار الصلاحيات الممنوحة لها قانونا.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11- 10 **المتضمن قانون البلدية**، المؤرخ في 20رجب عام 1432 الموافق ل 22يونيو، 2011المادة الثانية.

[2] عبد الكريم ماروك ، مرجع سبق ذكره ص 31 62 .

[3] حينوني وهيبة، حفيان فاطمة الزهراء، **أثر ترشيد النفقات على ميزانية التجهيز الجماعات المحلية** (دراسة حالة بلدية تيمي)الفترة 2015/2013مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، 2017/2016، ص 26.

حدد قانون البلدية لسنة 2011 في المواد 124،123،122المحددة لنشاطات البلدية وأدوارها حيث تتمثل فيما يلي:

- توفير حاجات المواطنين الذين يقيمون داخل حدودها الجغرافية؛
- الاستثمار في الجانب الاقتصادي؛
- التهيئة والتنمية المحلية؛
- توفير السكن وحفظ الصحة؛
- التعمير والهياكل الأساسية.

خامسا: أهداف الجماعات المحلية

أن قيام الجماعات المحلية جاء لتحقيق مجموعة من الأهداف ندرج أهمها فيما يلي [1]:

1- الأهداف السياسية: والمتمثلة في

تكريس التعددية السياسية وذالك بتوزيع السلطة في الدولة؛

تحقيق التنمية السياسية عن طريق رفع الحس السياسي لدى المواطنين.

2- الأهداف الإدارية: وتتمثل في الأتي.

التخفيف من أعباء الأجهزة الإدارية المركزية؛

النهوض بمستوى الخدمات وأدائها في المجتمعات المحلية.

الفرع الثاني: ماهية الإيرادات غير الجبائية.

أولا: تعريف الإيرادات غير الجبائية.

تعرف الإيرادات غير الجبائية للجماعات المحلية على أنها ناتج توظيف الجماعات المحلية لإمكانياتها ومواردها الخاصة المرتبطة باستغلالها لأملاكها وتسيير مواردها المالية وثرواتها العقارية.

ويمكن تعريفها أيضا: على أنها إيرادات أملاك الدولة من أملاك عامة، املاك خاصة، أملاك الاستغلال، الضرائب والرسوم التي تحصلها من إيرادات الأملاك والمشروعات التي تديرها.

[1] صورية رمضاني، **دور أملاك الجماعات المحلية في التنمية المحلية ما بين التشريع والممارسة** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ما جستير في العلوم السياسية، جامعة تخصص سياسات العامة، 2016 /2017، ص 19.

ثانيا: مصادر الموارد غير جبائية (البلدية).

والمتمثلة في:

1-التمويل الذاتي:

وفق المادة 195 من قانون البلدية و المادة 158 من قانون الولاية (4) على أنه يتعين على كل من البلدية والولاية ضرورة اقتطاع جزء من إيرادات التسيير وتحويله إلى قسم التجهيز والاستثما ر، ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان التمويل الذاتي للبلديات والولايات حتى تتمكن من تحقيق حد أدنى من الاستثمار لفائدة ذمتها المالية، ويتراوح هذا الاقتطاع بين 10إلى 20 بالمائة

وتقدر نسبة الاقتطاع على أساس أهمية إيرادات التسيير والمتمثلة في:

- مساهمة الصندوق المشترك للجماعات المحلية؛
- (الضرائب غير المباشرة) بالنسبة للبلديات؛
- (الضرائب المباشرة) بالنسبة للولايات.

وتستعمل الأموال المقتطعة في تمويل العمليات المتعلقة بالصيانة للمنشأة الاجتماعية والاقتصادية وكل العمليات التي من شأنها تحسين المستوى المعيشي والحفاظ على المستوى المالي للميزانيات المحلية [1].

2-إيرادات ونواتج الأملاك:

وهي إيرادات ناتجة عن استغلال أو استعمال الجماعات المحلية لأملاكها بنفسها، باعتبارها أشخاص اعتبارية تنتمي للقانون العام، أو ما تحصل عليه نتيجة استعمال أملاكها من طرف الغي ر، ومن أهمها تلك الإيرادات الناتجة عن بيع المحاصيل الزراعية، وحقوق الإيجا ر، وحقوق الاستغلال الأماكن في المعارض، الأسواق وأماكن التوقف، حقوق وعوائد منح الامتيازات (رخص البناء،.. واستعمال المساحات العامة). [2]

3-إيرادات الاستغلال المالي:

تتمثل نواتج الاستغلال في كل الموارد المالية الناتجة عن بيع المنتجات أو تأدية الخدمات للمواطنين والتي توفرها الجماعات المحلية، وتتسم هذه الإيرادات ب التنوع وترتبط وفرتها بمدى ديناميكية الجماعات المحلية.

وتتكون هذه الإيرادات مما يلي[3]:

- عوائد الرسوم الجنائزية؛

---

[1] خنيفري خيضر، **تمويل الجماعات المحلية في الجزائر واقع وأفاق**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم ألاقتصادية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة 2011/2010، ص 34 36

[2] جعيجع دليلة، **مصادر ميزانية البلدية وسبل تنويعها في ظل القانون 11 /10**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي ميدان الحقوق والعلوم السياسية تخصص قانون إداري، جامعة محمد بوضياف –المسيلة، 2017/2016.

[3] حمدي معمر، **إصلاحات المالية المحلية في الجزائر كآلية لتصحيح عجز ميزانية الجماعات المحلية**، مجلة الاقتصاد والمالية جامعة الشلف – الجزائر العدد الثاني، 2018، ص ص 86-87.

- نواتج بيع السلع وتأدية الخدمات المتمثلة في فحص وختم اللحوم؛
- رسوم عمليات الإبادة والرقابة الصحية ومكافحة الأوبئة؛
- حقوق الكيل والميزان، والقياس؛
- حقوق التخزين والإيداع في المخازن العمومية التجارية والصناعية؛
- الفوائد عل القروض ونواتج المصالح التجارية والصناعية.

ثالثا: عوائق تحصيل الإيرادات للجماعات المحلية.

رغم كل الإصلاحات الجبائية وإنجازات الصندوق المشترك للجماعات، إلا أن هناك عوائق مالية تقف في وجه تحقيق مساعي الجماعات المحلية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1:عوائق الجباية المحلية.

إن ما أسفرت عنه الإصلاحات الجبائية هو تبسيط النظام الجبائي وزيادة الموارد المالية للجماعات المحلية نوعا ما، وفي المقابل كانت لها نتيجة سلبية وأهمها:

- عدم الوصول إلى عدالة في توزيع العائدات الجبائية بين الدولة والجماعات المحلية؛
- إجراءات الإعفاءات والتخفيضات أدت إلى حرمان الجماعات المحلية من عائدات كان بإمكانها أن تجبى لفائدتها؛
- حل الكثير من المؤسسات المحلية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي مما قلص من الإيرادات الجبائية وأدى إلى تسريح العمال أدى بدوره غلى التقليص من الدفع الجزافي؛
- مجمل الضرائب العائدة للجماعات المحلية هي عبارة عن ضرائب غير منتجة بقدر كافي وذات مردود ضعيف مقارنة بتلك المحصلة لفائدة الدولة ونعني بذالك الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات التي ترتبط أساسا بعناصر تتميز بالتطور والاستمرارية؛
- عدم كفاية الموارد الجبائية أدى بمعظم البلديات إلى الاعتماد على ما تقدمه الدولة والصندوق المشترك من إعانات، ما يعني فقدان الجماعات المحلية لسلطتي التقرير والتخطيط، وإخضاعها للرقابة المركزية لنشاط التنموي.[1]

- التهرب الجبائي:

وهناك عدة أسباب أدت إلى هذا التهرب يتمثل في، غياب القمع، غياب فعالية الجباية المحلية في تحقيق التنمية، غياب روح المسؤولية لدى المسؤولين المحليين أو عدم كفايتهم في المجال الضريبي، تلاشي الإدارة في تحصيلها لضعف مردوديتها، كثرة الإعفاءات الضريبية المحلية، ما يؤدي إلى عجز مالي، احتكار الدولة للتشريع الضريبي باستحواذها على الضرائب ذات المردودية المرتفعة.

[1] أعراب كريمة، **عمريو نعيمة، إيرادات الجماعات المحلية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة لماستر، في الحقوق،قسم القانون العام/تخصص قانون الجماعات الإقليمية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة 2016/2015، ص ص 31 32.

02: العوائق الأخرى

حقيقة أن ضعف الجباية المحلية وتعثر الصندوق المشترك للجماعات المحلية في سعي نحو تحقيق نوع من توازن المالي في ميزانيات البلديات، إلا أن هناك أسباب أخرى لو تفطنت لها الجماعات المحلية لغطت ذالك العجز الذي تعاني منه ومن أهمها:[1]

-أضعف الموارد الذاتية غير الجبائية؛

ب-جهل وإهمال البلدية لمعظم ممتلكاتها، والتي من المفروض الاستحواذ عليها واستغلالها واعتبارها موردا دائما لتمويل خزينتها؛

ج-تنازل الجماعات المحلية "البلدية عن الأملاك العقارية لصالح الدولة، ما أدى إلى حرمانها من إرادات هذه الممتلكات؛

هـ-إجبار البلديات على إنشاء، وتسير حظائر لعتادها، ووحدتها الإنتاجية والخدمات بمقاولات بلدية وإخضاعها لقواعد التسيير الاشتراكي للمؤسسات، حيث كانت نتائجها المالية هي السبب في أزمة ميزانية البلدية؛

د-إجراء التصفية للمؤسسات العمومية المحلية.

المطلب الثالث: العلاقة بين الرقابة الداخلية والإيرادات غير الجبائية للجماعات المحلية

إن من بين اهم عناصر الإدارة العلمية الحديثة هو عنصر الرقابة الداخلية التي تقوم على حماية أصول المؤسسة والحفاظ على مكتسباتها من التلف والغش، فغياب الكفاءة والفعالية من طرف المكلفين بالرقابة سيؤدي بالمؤسسة إلى الحصول على نتائج سلبية .

ومما سبق وباعتبار أن الرقابة الداخلية تعمل على توزيع المهام بين الموظفين وفصل المسؤوليات يمكن الجزم أن ارتفاع الإيرادات غير الجبائية للجماعات المحلية تستدعي وجود نظام رقابة داخلي ذو فعالية من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة ومنه فإن العلاقة هي علاقة تكامل تستدعي وجود رقابة داخلية حتى يتسنى لنا زيادة في إيرادات غير الجبائية.

فباعتبار الجماعات المحلية احد الأطراف الأساسية المشاركة فالتنمية تحتاج إلى مصادر الذاتية تضمن لها تحقيق ذالك ولا يتم الوصول إلى هذا إلا من خلال نظام رقابي فعال يحتوي على جهاز رقابي كفئ.

[1] أعراب كريمة، عمريو نعيمة، **إيرادات الجماعات المحلية**، نفس المرجع السابق، ص 32 33.

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية

سيتم من خلال هذا المبحث عرض أهم ذات الصلة بالموضوع وعرض خصائص الدراسة الحالية مع غيرها من الدراسات السابقة.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة.

الفرع الأول: دراسات الوطنية

الدراسة الأولى: دراسة لخضر مرغاد (2005[1]) تحت عنوان الإيرادات العامة للجماعات المحلية وهو عبارة عن مقال صادر عن مجلة العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على موارد الجماعات المحلية في الجزائر ومدى قدرتها على المساهمة في تمويل الحاجات المتزايدة لتنمية المحلية.

ولقد استخدمت المنهج الوصفي والتحليلي من أجل إثراء هذه الدارسة وقد خلصت توصلت إلى مجموعة من التوصيات نذكر منها:

-عدم كفاية الإيرادات العامة للجماعات المحلية برغم من تعددها وتنوعها نظرا لتزايد حاجات السكان؛

- توزيع الموارد الجبائية بين المستويين المركزي والمحلي لدولة ، مما يستدعي تطوير هذه الإيرادات وتكييفها مع التطورات الاقتصادية الراهنة والتفكير في إيجاد موارد جديدة ترفع من فعالية الجماعات المحلية، وتجعلها قادرة على مواجهة متطلباتها المحلية والوطنية.

الدراسة الثانية: دراسة بلجيلالي بن عما، وأخرون، (2009-2010)[2] بعنوان عجز ميزانية البلدية، وهي عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل رسالة الماجستير.

ومن بين اهم التوصيات الموصى بها في هذه الدراسة:

ضرورة إصلاح النظام الجبائي الحالي، انطلاقا من حتمية الفصل الكلي بين الضرائب التي تعود حصيلتها لخزينة الدولة؛

العمل على إيجاد نظام يسمح بخلق جو من التعاون ما بين البلديات، على الأقل ما بين بلديات الدائرة أو الولاية الواحدة، وإن لزم الأمر جعل هذا النظم إلزاميا وتحديدا فيما يخص تبادل وسائل الإنجاز ظرفيا.

الدراسة الثالثة: دراسة عباس عبد الحفيظ (2012/2011)[1]: بعنوان تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية وهي عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه

---

[1] لخضر مرغاد، **الإيرادات العامة المحلية للجماعات المحلية، مقال صادر عن مجلة العلوم السياسية**، العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2005

[2] بلجيلالي بن عمار، وأخرون، **عجز ميزانية البلدية دراسة تطبيقية للبلديات**، مذكرة مقدمة لنيل رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية في إطار مدرسة الدكتوراه فرع تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2009-2010 .

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية الدور الذي تلعبه النفقات العامة ومكانتها في ميزانية الجماعات المحلية.

ولقد عمد إلى تسليط الضوء على المشاكل التي تواجه الجماعات المحلية في الجزائر لتحقيق فعالية النفقات العامة حيث تم تقسيم تلك المشاكل إلى مشاكل ترجع إلى نوعية الموازنة المستخدمة من طرف الجماعات المحلية ومشاكل ترجع إلى النظام المحاسبي المستخدم وإلى عدم توفر المؤهلات وتفشي ظاهرة الفساد.

وتوصلت الدراسة في مسعاها إلى أن أسلوب إعداد موازنة البرامج والمحاسبة على الأداء يمكن تحقيق فعالية النفقات العامة بدرجة توفر المتطلبات اللازمة لتطبيق هذا الأسلوب وتذليل الصعوبات التي تعترض تطبيقها في الجماعات المحلية في الجزائر.

الدراسة الرابعة: دراسة أولاد البركة أم كلثوم، بن عيسى سمية سنة (2014/2013)، بعنوان دور التدقيق الداخلي في تقييم تحسين مؤشرات الأداء المالي، وهي عبارة عن شهادة ماستر.

هدفت الدراسة إلى معرفة دور التدقيق الداخلي في تحسين مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة بصفة عامة وفي الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز بصفة خاصة.

ولقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري يعتمد على جمع المعلومات والبيانات.

وقد خلصت هاته الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

1- يقصد بالأداء المالي الأهداف ذات الطابع المالي في المؤسسة؛

2-يتميز التدقيق الداخلي في شركة سونلغاز بالحداثة والتطور فهو مواكب لتطورات والمستجدات في مجال الإعلام الآلي والشبكات؛

3-تعتبر بطاقة الأداء المتوازن احد الأسس التي يتم الاعتماد عليها لتقييم الأداء المالي.

الدراسة الخامسة: دراسة أعراب كريمة، عمريو نعيمة، (2016/2015)[2]، بعنوان إيرادات الجماعات المحلية – دراسة حالة بلدية بجاية وولاية بجاية نموذجا، وهي عبارة دراسة مقدمة لنيل شهادة الماستر

هدف الباحث من خلال دراسته إلى معرفة الجماعات المحلية، وما مدى فعاليتها.

ولقد استعمل الباحث في دراسته المنهج الوصفي والمقارن في الفصل الأول وكذالك المنهج التاريخي والإستدلالي والتحليلي في الفصل الثاني.

ولقد توصل إلى جملة من الإستنتجات أهمها:

---

[1] عباس عبد الحفيظ، **تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –جامعة أبوبكر بلقايد –تلمسان –الجزائر،السنة الجامعية 2012/2011.

[2] أعراب كريمة، عمريو نعيمة، **إيرادات الجماعات المحلية– دراسة حالة بلدية وولاية بجاية نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في قسم الحقوق، تخصص قانون الجماعات الإقليمية، لموسم 2016/2015.

1-عجز مالية الجماعات المحلية بسبب تزايد المستمر لنفقات مع عدم قدرة الإيرادات المحلية على تغطية النفقات المتزايدة بسبب غياب فعالية المصادر المالية؛

2-ضعف مرد ودية الموارد الجبائية وقلة الضرائب والرسوم التي تعود إلى الهيئات الإقليمية ؛

3- سوء استغلال الموارد غير جبائية وإهمالها من طرف السلطات المحلية، والتركيز الشديد على الموارد.

الدراسة السادسة: دراسة عبد القادر موفق(2015/2014)[1] بعنوان الرقابة المالية على البلدية في الجزائر – دراسة تحليلية ونقدية: وهي عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه.

هدفت الدراسة غلى معرفة واقع الرقابة المالية على البلدية في الجزائر وكيفية تفعيلها، للحفاظ على المال العام.

ولقد اعتمد الباحث في هاته الدراسة على المنهج الوصفي لوصف الواقع الرقابي الذي تعيشه البلديات في الجزائر.

ولقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

إن مفهوم الرقابة المالية على البلديات لا يمثل وظيفة محددة، إنما هي عبارة عن نشاط متشعب ومتكامل تندمج من خلاله وظائف علوم القانون والاقتصاد والإدارة والمحاسبة، تتعدد أوجه الرقابة المالية على البلديات حيث اقر المشرع الجزائري رقابة مضاعفة على البلدية تمثلت في الرقابة اللاحقة يقوم بها كل من مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية ورقابة سابقة يقوم بها المراقب المالي، والمتزامنة يقوم بها المحاسب العمومي ورقابة الشعبية يقوم بها المجلس البلدي، وهذا يؤدي إلى تحقيق نتائج عكسيا أحيانا تتسبب في تعطيل العمل الإداري وبيروقراطية قاتلة ومردودية اقل.

الفرع الثاني: الدراسات الدولية.

الدراسة الأولى: دراسة عمار محمد حول (2001)[2] بعنوان دور نظام الرقابة الداخلية في حماية الأموال العامة، وهي عبارة عن مذكرة تخرج في إطار رسالة ماجستير.

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وحالات التلاعب في الأموال العامة في محاولة لتعرف على الدور الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في حماية الأموال العامة من الغش ، والتزوير ، والاختلاس وسوء الاستخدام من خلال تحليل بعض حالات تلاعب في الأموال العامة وتحديد مسبباتها، ومدى ارتباط تلك المسببات بنظام الرقابة نفسه وتطبيق إجراءات النظام واقتراح الأساليب والإجراءات اللازمة لتدعيم النظام للتقليل من حدوث تلكم المسببات.

وقد توصل من خلال دراسته هاته إلى مجموعة من نتائج نذكر منها:

---

[1] عبد القادر موفق، **الرقابة المالية على البلدية في الجزائر دراسة تحليلية ونقدية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، لسنة الجامعية 2014- 2015.

[2] عمار محمد **دور نظام الرقابة الداخلية في حماية الأموال العامة** ، مذكرة تدخل في إطار رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أم درمان الإسلامية السودان، 2001.

أن الرقابة الداخلية على المال العام أمر لا غنى عنه للتأكد من حسن استخدام الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها.

إن تطور الناجم عن تطور المفاهيم الاقتصادية انعكس على أهداف الرقابة الداخلية فجعلها تتجه نحو رقابة الكفاية والفعالية.

يجب أن يكون فيه تكامل بين الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية وذالك لتنسيق الأعمال الرقابة على مختلف مستوياتها وأنواعها.

الدراسة الثانية: دراسة جعفر عثمان الشريف عبد العزيز (2008)[1] بعنوان **أثر الرقابة المالية الحكومية في حماية الأموال العامة** (دراسة تطبيقية)، وهي عبارة عن رسالة دكتوراه.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة نظام الرقابة المالية الحكومية من خلال إطار نظري متكامل ودراسة أجهزة الرقابة المالية في جمهورية السودان وبعض الدول العربية للوقوف على دورها الرقابي كما هدفت أيضا إلى بيان اثر الرقابة المالية الحكومية في حماية الأموال.

لقد اعتمدا الباحث في دراسته على المنهج الاستقرائي والاستنباطي في التعرف على المفاهيم الأساسية لرقابة المالية وعلى المنهج الوصفي (دراسة حالة) لبيان اثر الرقابة المالية في حماية الأموال العامة لمؤسسات القطاع العام.

توصلت الدراسة إلى كم هائل من النتائج، والتوصيات ، والتي قد تسهم في ايجاد حلول جذرية للمشاكل المتعلقة بالرقابة المالية في مؤسسات القطاع العام بجمهورية السودان.

[1] جعفر عثمان، الشريف عبد العزيز، **أثر الرقابة المالية الحكومية في حماية الأموال العامة** (دراسة تطبيقية) رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة ، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، الخرطوم، السودان، 2008

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسة ألحالية والدراسات السابقة

رغم الاستفادة من الدراسات السابقة لإثراء الدراسة الحالية لاسيما في شقها النظري، والمساعدة في تحليل وتفسير نتائجه نجد أن هناك أوجه اختلاف وتشابه في عدة جوانب بين هذه الدراسات ومع الدراسة الحالية يمكن إيجازها في ما يلي:

تشابه الدراسات من حيث الهدف إذ أنه منها ما تناولت موضوع الرقابة المالية على البلديات ومنها ما تناولت التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية ومنها من ركزت على إبراز الدور الفعال الذي تلعبه مالية الجماعات المحلية والرقابة الداخلية في تحقيق الأهداف التنموية للجماعات المحلية.

اختلفت كل من الدراسات سواء الدراسات السابقة أو الحالية من حيث طرق المعالجة ومجتمع الدراسة والمواضيع الخاصة بالمواضيع التي طرحت.

كذالك تختلف في هيكل البحث أي كل باحث اعتمد على هيكل خاص به ورغم كل هذه الاختلافات الموجودة بين هذه الدراسات إلا أنها جمعت على استنتاج واحد وهو أن الرقابة الداخلية لها دور فعال في تحصيل الإيرادات الجبائية.

ولقد سارت دراستنا في تجاه الدراسات السابقة على أنه يوجد دور للرقابة الداخلية في الرفع من الإيرادات غير الجبائية للجماعات المحلية وسنحاول إبراز هذا الدور بشكل يختلف عن الدراسات السابقة.

ولقد تم القيام بالجانب التطبيقي للدراسة الحالية على بلدية متواجدة بالجنوب الجزائري وما لهذا الأخير من خصائص ومميزات عن باقي الأقاليم الأخرى في الجزائر حيث أن الدراسة على مستوى بلدية ادرار.

خلاصة الفصل الأول:

خلصنا في هذا الفصل من خلال متغيراته (الرقابة الداخلية، الإيرادات غير الجبائية للجماعات المحلية،والدراسات السابقة) إلى أن الرقابة الداخلية عملية التأكد من ما مدى مصداقية وسلامة وقانونية القوائم المالية للمنشاة.

وباعتبار أن البلدية وحدة إدارية لامركزية فإنها تعمل على إنجاح مشاريع التنمية المحلية وهي أكثر دراية بمشاكل المواطنين لكونها الأقرب لهم وبالتالي تسمح بإيجاد حلول لمشاكلهم بسرعة وتوفير المتطلبات الضرورية لهم.

ولقد خلصنا أيضا إلى أن البلدية تحتوي على مجموعة من الإيرادات الجبائية وغير الجبائية التي من شانها تسهم في عجلة التنمية على مستوى البليدة إلا انها تعاني من عدة معيقات تعيق تحصيلها.

وبعرض الدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية فقد تم إجماع مختلف الدراسات على أهمية الرقابة الداخلية ودورها الجوهري في تحصيل الإيرادات الجبائية وغير الجبائية، غير أن الدراسة الحالية حاولت الوقوف على واقع هذه الرقابة ودورها بأحدى البلديات الجنوب الجزائري والمتمثلة في بلدية ادرار .

إضافة إلى ذالك فإنه فقد تطرقت الدراسات السابقة في مجملها إلى الدور الأساسي للبلدية باعتبارها أحد عناصر الجماعات المحلية– والمتمثل في التنمية المحلية من خلال تحسين المستوى المعيشي للأفراد وقد اهتمت الدولة بها باعتبار التنمية المحلية على المستوى المحلي يؤدي بضرورة إلى تحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية لبلدية أدرار

تمهيد :

بعد التطرق في الشق النظري للدراسة لتقديم مختلف المفاهيم المتعلقة بالجماعات المحلية والرقابة الداخلية وكذا دورها في تحصيل الإيرادات غير الجبائية، سيتم إسقاط المفاهيم النظرية على الواقع الميداني في الفصل الثاني من خلال تناول بلدية ادرار كمحل للدراسة الميدانية لذالك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

تقديم بلدية ادرار ثم الوقوف على واقع وإجراءات الرقابة الداخلية في البلدية ومدى مساهمتها في الرفع من الإيرادات غير الجبائية.

المبحث الأول: مدخل عام لبلدية ادرار

تعد بلدية ادرار إحدى بلديات ولاية أدرار، والتي تم إحداثها بموجب المرسوم 58/866، الصادر سنة 1958، كجماعة محلية وعاصمة للولاية أدرار، لذلك عملت منذ نشأتها على تطوير وتنمية مواردها المالية بكل ما أتيح لها من طرق وأساليب في ذلك بغية تمويل مختلف النفقات والمشاريع التنموية وتطوير البنية التحتية للنهوض بالتنمية المحلية.

وسنحاول من خلال هذا المبحث تقديم نبذة تعريفية عن بلدية ادرار وهذا من خلال عرض المعلومات العامة عنها إضافة إلى عرض الحياة الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها ثم عرض الهيكل التنظيمي الخاص بالبلدية.

المطلب الأول: تقديم بلدية ادرار.

الفرع الأول: نبذة تعريفية عن بلدية ادرار.

أولا: معلومات عامة عن بلدية ادرار.

أنشأت بلدية ادرار وفقا للتقسيم الإداري الوارد في المرسوم 58/866 الصادر في 1958/08/20، تقع بلدية ادرار بالجنوب الغربي من الجزائر وتتربع على مساحة 633 كلم مربع يحدها شمالا بلدية سبع وجنوبا بلدية تيمي وشرقا بلدية تمنطيط اما غربا بلدية بوده، ويبلغ عدد سكانها 64781 نسمة والكثافة السكانية 102.33/كلم مربع حسب الجنس الذكور: 32891 نسمة أما الإناث: 31890 نسمة بمعدل نمو بلغ 4.0، وتضم 109 حي و (08) ثمنية قصور (بربع، أوقديم، آدغا، أولاد اونقال، أولاد اشن، أولاد علي، مراقن ، تينيلان).[1]

ثانيا: الخصائص الطبيعية والجغرافية لبلدية ادرار.

يسود بلدية ادرار مناخ صحراوي جاف يميزه صيف شديد الحرارة وشتاء معتدل أما الأمطار فهي ضعيفة التهاطل، ويشمل الجانب التدريسي للبلدية من حمادة وعرق حيث تعتبر الحمادة عبارة عن هضبة صخرية تغطيها صخور جيرية أما العرق فهو عبارة عن كثبان رملية مرتفعة.

تمتاز البلدية بالفلاحة التقليدية في مواسم محدودة وبالزراعة المعيشية التي تلبي حاجة السكان بالدرجة الأولى والمحيطات الفلاحية إستصلاحات بمراقن وواد غزالة.

[1] وثائق مقدمة من طرف البلدية .

الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لبلدية ادرار

❖ **أولا: الخصائص الاقتصادية لبلدية ادرار** : تتسم البلدية بمجموعة من الخصائص الاقتصادية نذكر منها ما يلي[1]:

1-الزراعة: تعتبر الزراعة المورد الاقتصادي الأساسي للسكان لتلبية حاجاتهم الأساسية، وهذا راجع للطبيعة الجغرافية المناخية للمنطقة، وأهم الطرق المستخدمة في السقي هي الفقاقير ومن أهم المحاصيل الزراعية التي يتم إنتاجها في المنطقة وبالدرجة الأولي هي التمور إضافية الى القمح والطماطم.

2-الصناعة والتجارة: تتخلل بلدية ادرار منطقة صناعية كبيرة تتراجع على مساحة تصل إلى 2500 م^2، حيث تقوم بممارسة نشاطاتها المختلفة الإنتاجية والخدمية عن طريق عدة شركات ومؤسسات، أما بالنسبة للتجارة فإن النشاط التجاري للبلدية ادرار شهد تطورا واضحا وهذا تبعا لتطور في مختلف الميادين .

ثانيا: الجانب الاجتماعي لبلدية ادرار

من بين المقومات التي يمكن أن تحقق التنمية ودلك لوجود ترابط قوي بين فئات المجتمع وجود اللغة والدين وكذلك العادات والتقاليد التي تعتبر واحدة من أهم ما يميز المجتمع الواحد وهدا راجع أيضا إلى العلاقة المتينة بين فئات المجتمع، ولدلك يعتبر المجتمع الأدراري مجتمع من بين أفضل المجتمعات من حيث قوة العلاقة السائدة وعدد ملاحقها الإدارية الخمسة والمتمثلة في:

الملحقة الإدارية حي الشيخ سيدي محمد بلكبي ر، الملحقة الإدارية حي زراري محمد، الملحقة الإدارية حي تينيلان، الملحقة الإدارية حي آدغا، الملحقة الإدارية حي المستقبل .

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي وشرحه .

الفرع الأول: عرض الهيكل التنظيمي للبلدية.

يحياوي عائشة، جعواني مريم، **آليات تنمية موارد الجماعات المحلية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان علوم اقتصادية وعلوم التسيير شعبة علوم تجارية، تخصص مالية، المؤسسة الموسم 2017/2016، ص ص 44 45 .

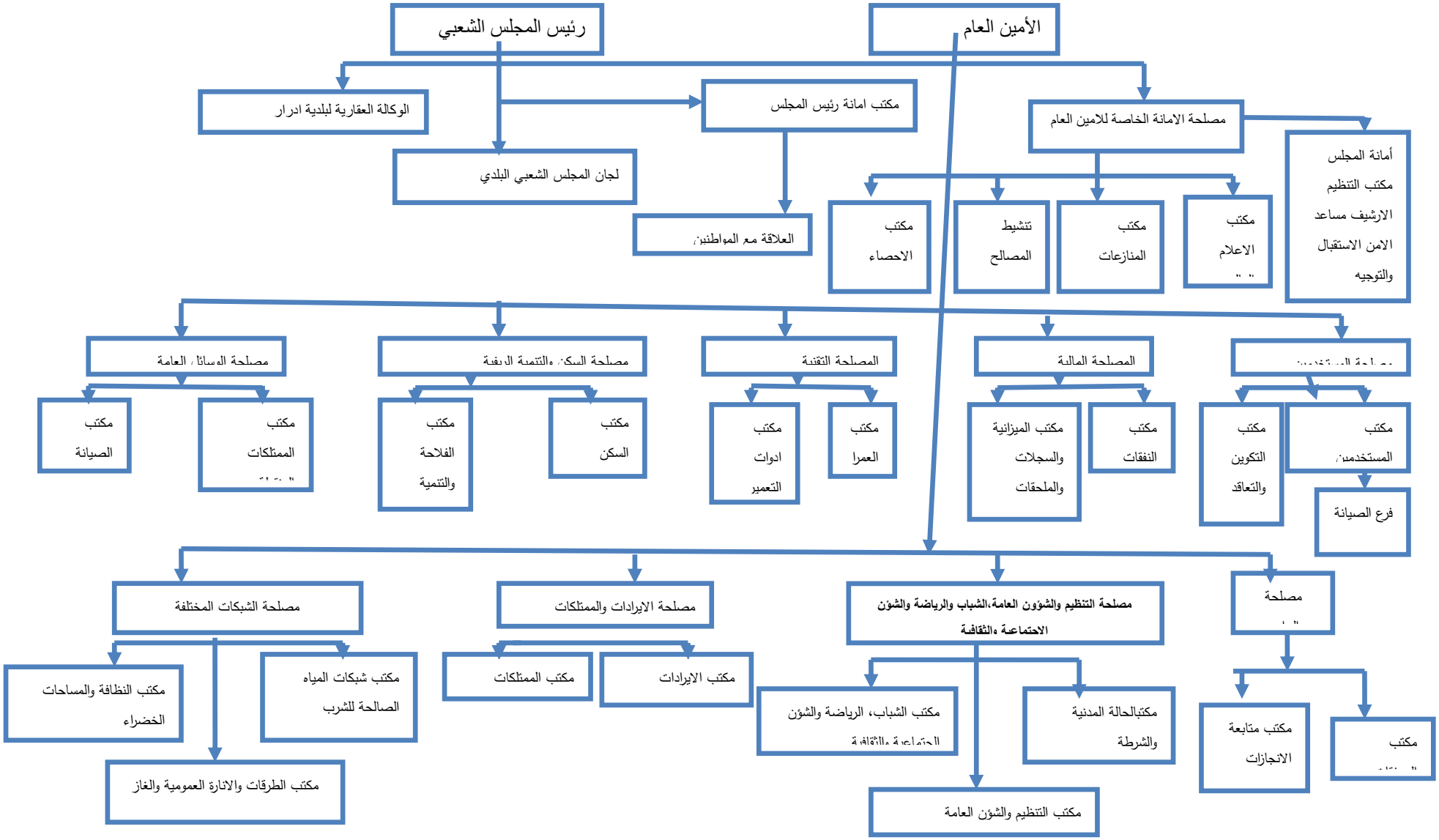

المصدر: إعداد الطالبين باعتماد على وثائق من البلدية

الفرع الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي للبلدية:

يشرف رئيس المجلس الشعبي البلدي على إدارة وتسيير شؤون البلدية، يساعده في ذلك مكتب أمانة رئيس المجلس، ولجان المجلس الشعبي البلدي وأعضائه، بالإضافة إلى الأمين العام للبلدية، ويضم الهيكل التنظيمي الإداري لبلدية ادرار ما يلي[1]:

- **رئيس المجلس الشعبي البلدي،**

- **مكتب أمانة المجلس** : تتكفل خاصة بتحضير جدول إعمال المجلس ومتابعة وحفظ المداولات وكل مايتعلق بنشاط المجلس الشعبي البلدي، نشاط لجان المجلس والعلاقات مع المواطنين.

1. مصلحة الأمانة الخاصة الأمين العام وتضم المكاتب التالية:

- مكتب الإعلام الآلي ومكتب المنازعات ومكتب الإحصاء والأرشيف ومكتب التنظيم ومساعد الأمن والتوجيه والاستقبال.

وتتكفل بـ:

- تنظيم العلاقات الداخلية بين مختلف المصالح البلدية فيما بينها وفي علاقتها مع رئيس المجلس الشعبي البلدي والمنتخبين المحليين؛

- تنظيم العلاقات بين البلدية والمصالح الخارجية؛

- متابعة مختلف المهمات الإدارية والحرص على تنفيذها.

2. مصلحة المستخدمين وتضم المكاتب التالية:

- مكتب المستخدمين. ومكتب التكوين والتقاعد.

و تتكفل بـ :

- متابعة المسار المهني للموظفين وتنظيم مسابقات وامتحانات التوظيف؛

- متابعة الترقية والإحالة على التقاعد و رسكلة وتحسين المستوى؛

- أجور المستخدمين.

3. مصلحة المالية وتضم المكاتب التالية:

- مكتب النفقات، و مكتب الميزانية والسجلات والملحقات.

وتتكفل ب :

- إعداد الميزانيات والحسابات، و متابعة النفقات والتحصيل، وتسوية وضعية الفواتير والديون ؛

- أجور المستخدمين؛

–تنظيم العلاقات بين البلدية والمصالح الخارجية؛

[1] يحياوي عائشة، جعواني مريم، مرجع سبق ذكره، ص 47 .

- متابعة مختلف المهمات الإدارية والحرص على تنفيذها.

4. **مصلحة المستخدمين** وتضم المكاتب التالية :

- مكتب المستخدمين. ومكتب التكوين والتقاعد.

وتتكفل بـ [1]:

- متابعة المسار المهني للموظفين وتنظيم مسابقات وامتحانات التوظيف؛
- متابعة الترقية والإحالة على التقاعد و رسكلة وتحسين المستوى؛
- أجور المستخدمين.

5. **مصلحة المالية** وتضم المكاتب التالية:

- مكتب النفقات، و مكتب الميزانية والسجلات والملحقات.

وتتكفل خاصةً بـ:[2]

- إعداد الميزانيات والحسابات، و متابعة النفقات والتحصيل، وتسوية وضعية الفواتير والديون ؛
- أجور المستخدمين.

6. **مصلحة الإيرادات والممتلكات.**

وتضم المكاتب التالية:

- مكتب الإيرادات، ومكتب الممتلكات.

تتكفل خاصةً بـ[3]:

- تحسين وتثمين ممتلكات البلدية، وتأجير واستغلال أملاك البلدية، ومسك سجل الاحتواء؛
- تحصيل إيرادات الأملاك المنتجة للمداخيل.

7. **مصلحة التقنية** وتضم المكاتب التالية:

- مكتب العمران، ومكتب أدوات التعمير.

تتكفل خاصةً بـ:

- تسليم مختلف الوثائق المتعلقة بالتعمير والبناء، والمحافظة على النسق العمراني المحلي ؛
- مخططات شغل الأراضي.

8. **مصلحة الوسائل العامة وتضم المكاتب التالية :**

- مكتب الممتلكات المنقولة، ومكتب الصيانة.

تتكفل خاصةً **بـ :**

- اقتناء المواد والأدوات، ومتابعة المخازن البلدية، وتزويد المصالح البلدية بمختلف الوسائل والمعدات؛

---

[1] يحياوي عائشة، جعواني مريم،نفس المرجع السابق، ص 48.

[2] علي راشيد، رئيس مصلحة المالية، بلدية ادرار، يوم 2019/04/22 الساعة 11:30 صباحا .

[3] بهوطي يوسف، رئيس مصلحة الإيرادات بلدية ادرار، يوم 2019/04/22، الساعة 12:30إلى 13:30.

- مسك سجل الجرد وتحيينه.

9. مصلحة السكن الفلاحة والتنمية الريفية وتضم المكاتب التالية:

- مكتب السكن. ومكتب الفلاحة والتنمية الريفية.

يتضح عملها من خلال القيام بإعداد ما يلي .[1]:

- ملف البناء الريفي، وملف الفلاحة والاستصلاح، الفقاقير.

- **مصلحة البرامج وتضم المكاتب التالية:**

- مكتب الصفقات، ومكتب متابعة الإنجازات.

يقتصر عملها على:

- إبرام الصفقات والاتفاقيات، ومتابعة المشاريع التنموية.

10-مصلحة الشبكات المختلفة.

وتضم المكاتب التالية:

- مكتب شبكة المياه الصالحة للشرب والمستعملة، مكتب النظافة والتشجي ر، ومكتب الطرقات والإدارة العمومية والغاز.

تضطلع بالمهام التالية:

- متابعة نشاط مختلف الشبكات، والحرص على صيانة الشبكات والمعدات.

10. مصلحة التنظيم والشؤون العامة للشباب والرياضة والشؤون الثقافية والاجتماعية.

وتضم المكاتب التالية:

- مكتل الحالة المدنية والشرطة العامة، ومكتب التنظيم والشؤون العامة، ومكتب الشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية والثقافية.

تتكفل خاصةً بـ:

- تسليم مختلف وثائق الحالة المدنية والشرطة العامة، والخدمة الوطنية، والشباب والرياضة، لشبكة الاجتماعية وتشغيل الشباب؛

- الجمعيات،والشؤون الثقافية.

[1] يحياوي عائشة، جعواني مريم، مرجع سبق ذكره، ص 49 .

المبحث الثاني: الرقابة الداخلية والإيرادات غير جبائية للجماعات المحلية.

تشير الموارد المالية الذاتية الداخلية على مدى القدرة الذاتية للجماعات المحلية في التنمية المحلية، حيث تمثل مؤشر جيد لمدى نجاحها في التنمية المحلية وتحقيق أهدافها من خلال التوجه إلى تمويل ذاتي أكثر منه تمويل خارجي.

المطلب الأول: إجراءات الرقابة الداخلية

سنركز في هذا المطلب على رقابة الآمر بالصرف والمحاسب العمومي.

الفرع الأول: رقابة المحاسب العمومي

أولا: تعريف المحاسب العمومي

يعتبر المحاسب العمومي كل شخص يقوم بالعمليات التالية[1]:

- تحصيل الإيرادات؛
- ضمان حراسة الأموال والسندات والقيم والممتلكات والعائدات والمواد.

ولقد حدد المشرع النظام القانوني في الهيئة التي يعمل بها ، وهذا من خلال نصه على أنه كل شخص يعين قانونا في الهيئة التي يعمل بها مقارنة بالأمر بالصرف الذي يكتسي هذه الصفة تلقائيا بمجرد تعينه في منصبه.

1-إجراءات الرقابة الداخلية للمحاسب العمومي للبلدية.

يتولى أمين الخزينة البلدية تحصيل الإيرادات وتصفية نفقات البلدية ، وهو المكلف وحده وتحت مسؤوليته بمتابعة تحصيل مداخيل البلدية وكل المبالغ العائدة لها وصرف النفقات المأمور بدفعها.

كما يتوجب على المحاسب العمومي أن يتحقق من أنه مرخص له بموجب القوانين والأنظمة بإصدار السندات إما على الصعيد المادي يقوم بمراقبة صحة إلغاءات سندات الإيرادات والتسويات ، وعناصر الخصم التي يتوفر عليها وتظهر الرقابة الممارسة على ميزانية البلدية من طرف المحاسب العمومي من خلال صورتين هما:

المحاسبة الخاصة بالأمر بالصرف بحيث يقوم بإمساك المحاسبة الإدارية للنفقات والإيرادات والتي يصدرها في شكل أوامر التحصيل.

محاسبة المحاسب الرئيسي للبلدية: وتقوم هذه المحاسبة على بما يلي:

- تقديرات الإيرادات؛
- أوامر التحصيلات الصادرة؛
- التحصيلات المنجزة؛

[1] فاتح مزيتي، **الرقابة على ميزانية البلدية** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، تخصص قانون الإدارة العامة، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي– ،السنة الجامعية 2014/2013،ص ص 104 113.

❖ البواقي المطلوب تحصيلها.

ويتجلى دور المحاسب العمومي في الرقابة على الإيرادات من خلال قيامه بما يلي:[1]

-مكلف بتحصيل الإيرادات وذلك بوجود سندات التحصيل؛

-التأكد من الأوراق الثبوتية حسب كل رسم من الرسوم مرفق بمداولة معدك من طرف المجلس البلدي؛

-وضع التأشيرة بعد الانتهاء من إجراءات التحصيل ملزم القيام بها؛

2. **الوسائل الثبوتية لتحصيل الإيرادات**

يصدر الآمر بالصرف الملحق رقم 07 ضمن الملحق رقم 12 عند الاقتضاء لأي مبلغ يراد تحصيله مهما كان مصدر إيراده، يتولى المحاسب العمومي أخذه على عاتقه.

يتم تحصيله سواء عن طريق المتابعة أو بواسطة الوكيل المحاسبي وهذا بالنسبة للإيرادات غير جبائية.

في حالة صدور سند يتحدد بإلزامية الدفع من طرف الآمر بالصرف (التحصيل الجبري) بحيث يقوم أمين الخزينة بإعداد قائمة إلى قابض الضرائب المباشرة.

الفرع الثاني: رقابة الآمر بالصرف وسنركز في هذا الفرع على (رئيس المجلس الشعبي البلدي) و تشتمل رقابة الآمر بالصرف في الأساس على محوريين مهمين هما:

أولا: رقابة المجلس الشعبي البلدي على الحساب الإداري: وتتلخص هذه الرقابة في نقطتين

- إعداد الحساب الإداري للبلدية وذلك عند نهاية الفترة الإضافية للسنة المالية وعرضه على المجلس الشعبي البلدي للمصادقة عليه.

- تحقق الهيئة التنفيذية المكلفة بالجباية من مطابقة النتائج المتحصل عليها مع التقديرات التي وضعوها في وثيقة الميزانية والتي تحتوي على قسمين هما: قسم التسيير، و وقسم التجهيز والاستثمار.

فمن خلاله يمكن اعتبار الحساب الإداري وسيلة مراقبة للمجلس الشعبي البلدي لتقويم التسيير المالي للبلدية.

ثانيا: رقابة المجلس الشعبي البلدي على حساب التسيير: تقتصر على عنصريين أساسيين هما:[2]

- إعداد المحاسب العمومي لحساب التسيير والذي يعتبر حساب ميزاني مفصل؛

- تقوم السلطة الإدارية للمحاسب العمومي بعد مراجعته ، والإقرار بصحته يقدم لرئيس المجلس الشعبي البلدي والذي بدوره يراجع مدى مطابقته للسندات الواجبة التحصيل والذي يعرضه للمصادقة في المجلس الشعبي البلدي وإعداده لحساب التسيير.

تسعى دائما البلدية إلى تحصيل كل مواردها غير الجبائية المتعلقة بالإيجار في الأوقات المحددة في العقد لكن دائما ما تعاني من مشكل عدم التزام وتماطلهم في الدفع ولقد عمدت البلدية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات في حقهم نذكر منها[1]:

[1] فاتح مزيتي، نفس المرجع السابق، ص 117.

الإنذار؛

التنبيه لفائدة الغير؛

الإخطار لفائدة الغير؛

التسخير؛

طلب معلومات؛

إصدار لائحة الحصص الغير محصلة؛

تصفية حسابات الودائع؛

المتابعة الخصوصية؛

جداول التقسيط المبرمة.

المطلب الثاني: الإيرادات غير الجبائية لبلدية ادرار

تسعى بلدية ادرار كغيرها من بلديات الوطن إلى توفير الجو الملائم والكريم للموطن من كل الجوانب سواء منها الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، ولتحقيق هذه الأهداف لابد من العمل على تثمين مواردها والبحث على مصادر ذاتية تضمن استمراريتها وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: عرض مداولة المجلس الشعبي البلدي لبلدية ادرار حول الإيرادات غير الجبائية المحصلة.

مداولة المجلس الشعبي البلدي للبلدية ادرار للمصادقة على قائمة أسعار وحقوق المكان وبيع المنتوجات والخدمات، حسب التفصيل الأتي:[2]

01-رسم التطهير:

ولقد تم الاتفاق على تحديد مبلغ الرسم على النفايات في مداولة المجلس كما يلي:

جدول رقم (01) مبلغ الرسم على رفع النفايات.

الرقم	نوعية المحل المستعمل	مبلغ الرسم
01	كل محل ذو استعمال سكني	1.200.00
02	كل محل ذو استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه	10.000.00
03	كل أرض مهيأة للتخييم والمقطورات	15.000.00
04	كل محل ذو استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه	100.000.00

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات مقدمة من طرف بلدية ادرار.

[1] كيقمو مصطفى،عون بخزينة بلدية ادرار، **إجراءات الرقابة الداخلية للخزينة على البلدية** ، 2019/05/19 على الساعة 9:30 صباحا إلى غاية10:30.

[2] انظر للملحق رقم (5) لمداولة المجلس الشعبي البلدي

02-رسم الإقامة:

أسس هذا الرسم بموجب قانون رقم 97-02المتضمن لقانون المالية 1998 على الإقامة في البلديات، حيث يمكن للبلديات عن طريق المداولة التصويت على رسم الإقامة الواجب تحصيله لتمويل ميزانيتها طبقا لأحكام القانون المتعلق بالبلديات، خضع هذا الرسم لعدة تعديلات بموجب قانون المالية لسنة 2008 تؤسس تعريفة هذا الرسم على الشخص وعلى اليوم الواحد من الإقامة، لا يمكن أن تقل عن خمسين (50)دينار على الشخص وعلى اليوم الواحد ولا تفوق ستين (60)دينار ولا تتجاوز (100) دينار على العائلة، غير أنه بالنسبة للمؤسسات الفندقية ذات ثلاثة (3) نجوم وأكثر تحدد تعريفة الرسم على الإقامة على الشخص وعلى اليوم الواحد من الإقامة على النحو التالي:

- 200 دينار للفنادق ذات ثلاثة نجوم؛
- 400دينار جزائري للفنادق ذات أربع نجوم؛
- 600دينار للفنادق ذات خمسة نجوم.

03- رسم الحفلات:

أنشئ هدا الرسم لصالح البلديات بموجب قانون المالية لسنة 1966بإسم حق الأعياد والأفراح ويؤسس لمصلحة ميزانيات البلديات في المناطق التي تنظم احتفالات الأفراح العائلية مع الموسيقى رسم يكلف به الأشخاص المستفيدون من رخصة الشرطة المقررة لهذا الغرض المادة 105، الأمر رقم 320/65 المتضمن قانون المالية لسنة 1966، يدفع مبلغ هدا الرسم المثبت بواسطة سند قبض مسلم من طرف البلدية للطرف الذي قام بالدفع نقدا وذالك قبل بداية الحفل (المادة 36، القانون رقم 06/2000 المتضمن قانون المالية لسنة 2001)، وقد حدد مجال الأسعار رسم الحفلات وفق مداولة المجلس كما يلي:

- الفترة الصباحية حتى الساعة السابعة مساءا 19:00بمبلغ 500.00دج؛
- الفترة المسائية ابتداء من الساعة السابعة 19:00بمبلغ 1.000.00دج.

04- الرسم على الإعلانات والصفائح المهنية. [1]

❖ **الإعلانات المعروضة:**

يحدد مبلغ هذا الرسم عدد وحجم الإعلانات المعروضة كما يلي

-الإعلانات على الورق العادي مطبوعة أو مخطوطة باليد:

01-الحجم أقل أو يساوي 01 متر مربع 200.00دج

02-أكثر من 01 متر مربع 300.00دج

-الإعلانات على الورق مجهزة أو محمية :

01-الحجم أقل أو يساوي 01متر مربع 400.00دج

02- الحجم أكثر من 01متر مربع 800.00دج

[1] انظر للملحق رقم (5. 2)لمداولة المجلس الشعبي البلدي .

-الإعلانات والصفائح المهنية

يحدد مبلغ الرسم كما يلي:

أ- الإعلانات المدهونة:

- الحجم أقل أو يساوي 01متر مربع 1000.00دج ؛
- أكثر من 01متر مربع .... 1500.00دج.

ب - الإعلانات المهنية:

الحجم بالمتر المربع أو جزء من المتر المربع 2000.00دج.

ج - الصفائح المهنية:

- حجم يقل أو يساوي نصف 2/1متر مربع 5000.00؛
- مساحتها أكبر من نصف 2/1متر مربع 7500.00دج.

حقوق تنصيب اللوحات الإشهارية والدالة بإقليم البلدية:

صادق المجلس الشعبي البلدي على إدراج رسم خاص بحقوق تنصيب اللوحات الإشهارية والدالة بإقليم البلدية (على الأرصفة، الطرق وفي الساحات العامة).

يحدد مبلغ الرسم حسب الفترات السنوية وحسب حجم اللوحة المنصبة كما يلي:[1]

1-مبلغ الرسم: 300.00دج للمتر المربع شهريا؛

2-يتحمل صاحب الرخصة كل المصاريف المتعلقة بتنصيب اللوحة وصيانتها وإزالتها بعد انتهاء مدة الرخصة.

***-الرسم على الذبح ومراقبة اللحوم بالكيلوغرام ؛**

الرسم على رأس كل أصناف المواشي :5.00دج

الرسم على رأس الجمل أو البقر :5.00دج

حق مراقبة اللحوم بالكيلو غرام: 1.50دج لكل أصناف الذبائح و4.00دج حق الحراسة لجميع أصناف المواشي و 10.00دج حق الحراسة للأبقار والإبل .

تفصيل رسم الذبح:

صادق المجلس الشعبي على اعتماد المنهجية التالية المرتبطة برسم الذبح والحقوق المرتبطة به .

والجدول الموالي يبين مبالغ الرسم على الذبح

[1] انظر للملحق رقم (5-3) لمداولة المجلس الشعبي البلدي لبلدية ادرار .

جدول رقم (02) تفصيل مبلغ الرسم على الذبح .

تعيين المنتوجات	تعريفة الرسم /كلغ
اللحوم الطازجة أو المبردة المطبوخة أو المملحة المصنعة أو المصنعة التي مصدره الحيوانات التية : الإبل ،الماعز ،الأغنام ،البقر	**10دج**

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف بلدية ادرار.

-*المنتوجات والخدمات:

أولا: الأسعار [1]

جدول رقم (03) أسعار المنتوجات والخدمات.

المياه المستخرجة من الآبار(للمتر المكعب الواحد)	100.00دج
تفريغ الآبار المفقودة (للصهريج الواحد)	500.00دج
نقل المياه (للصهريج الواحد)	100.00دج متر مكعب
وصل المياه القذرة	1.200.00دج
شاحنة نقل اللحوم لليوم الواحد	50.00دج لجميع أصناف الغنم للرأس
شاحنات نقل اللحوم لليوم الواحد	250.00دج للجمل والبقر للرأس

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البلدية.

سعر رفع بقايا البناء المتروكة:

450.00دج للمتر المكعب بشاحنات ذات حمولة مختلفة؛

1.600.00دج للمتر المكعب بشاحنات ذات رافعة.

مبلغ الغرامة=حجم بقايا البناء المتروكة والمرفوعة ×سعر المتر المكعب ×3÷قاعدة حساب سعر الغرامة – الحجم المرفوع ×السعر م3×3

ثانيا: الخدمات [2].

جدول رقم (04) حقوق بيع دفاتر الشروط المناقصات والاستثمارات والمزايدة :

الرقم	طبيعة دفتر الشروط	سعر البيع
01	دفتر شروط المناقصات	3.000.00دج
02	دفتر شروط المناقصات والاستثمارات	3.000.00دج

[1] أنظر للملحق رقم(5-4)من مداولة المجلس الشعبي البلدي لبلدية ادرار. .

[2] أنظر للملحق رقم(5-5) لمداولة المجلس الشعبي البلدي لبلدية ادرار.

03	دفتر شروط مناقصات الانجاز	3.000.00دج
04	دفتر شروط مناقصات الدراسات	3.000.00.دج
05	دفتر شروط المزايدة	3.000.00دج

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف البلدية

ثالثا: حق استغلال القاعات والملاعب الرياضية.

وفي إطار استغلال القاعات والملاعب الرياضية والمحافظة عليها، وللقيام بالصيانة الدورية لها صادق المجلس البلدي على إدراج رسم خاص بحقوق استغلال القاعات والملاعب الرياضية كما يلي:

01-* بالنسبة للملاعب الرياضية :

- 5000 .دج للمباراة بالنسبة للنوادي المهيكلة.
- 2000.00دج للمباراة بالنسبة للجمعيات ومختلف المؤسسات.

ثالثا:تحديد مبلغ كراء الشاحنات .

- شاحنات ذات زورق 1.500.00دج للساعة؛
- شاحنة 10طن 10.000.00دج لليوم؛
- ألية شحن 2.500.00دج للساعة.

07-* رسم الطرق وأماكن التوقف [1]

أولا: جدول رقم (05) مصاريف وضع السيارات في حضيرة الحجز وحراستها:

النوع	مصاريف رفع المركبات ووضعها في حضيرة الحجز	تكاليف الحراسة في حضيرة الحجز (01)	تكاليف الوضع في حضيرة الحجز (02)	مجموع تكاليف الحراسة والوضع في حضيرة الحجز باليوم (02+01)
سيارة الشحن ذات الوزن الإجمالي للحمولة المرخص به والذي يفوق 3.5طن .	300.00دج	60.00دج /يوم	190.00دج/يوم	250دج/يوم
السيارة الخاصة أو التجارية التي	200.00دج	40.00دج يوم	160.00دج /يوم	200.00دج /يوم

[1] انظر للملحق رقم (5-6) لمداولة المجلس الشعبي البلدي لبلدية ادرار .

يقل وزنها الإجمالي للحمولة عن 3.5طن				
الدرجات النارية	60.00دج	20.00دج/يوم	130.00دج/يوم	150.00دج/يوم
الدرجات الهوائية بدون محرك	40.00دج	20.00دج/يوم	30.00دج /يوم	50.00دج/يوم

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف البلدية .

- حجز الأثاث والتجهيز للبضاعة الواحدة 00 50دج لليوم؛
- حجز الرزم التبغ وغيره 50.00دج لليوم؛
- حق علقالمواشي لليوم الواحد 30.00دج لجميع المواشي؛
- حجز مواد البناء لليوم الواحد 200.00دج لليوم الواحد؛
- ----------رمل 50.00دج لليوم؛
- -------حصى 80.00دج لليوم؛
- --------إسمنت والجير 50.00دج للكيس؛
- --------حديد ومشتقاته 3.00دج للكيلو غرام؛
- حجز المواشي 50.00دج للرأس لليوم؛
- حجز البقر والإبل 200.00دج لليوم .

ثانيا : رسم توقف في حظائر السيارات المحروسة .

في إطار تنظيم نشاط حراسة حظائر السيارات بمقابل واستغلال حقوق التوقف على المستوى البلدي ،صادق المجلس الشعبي البلدي على إدراج رسم خاص بحقوق توقف السيارات في الحظائر المحروسة المحددة سابقا كما يلي:[1]

-يحدد مبلغ الرسم ب 30.00دج على كل سيارة متوقفة بالحظائر المحروسة.

ثالثا:حق الطريق.

- سعر كراء آلة قطع الطريق المعبد 1.000.00 دج؛
- ترميم طريق معبد 1.000.00دج؛
- فتح باب صغير للخارج بالمحلات التجارية 350.00دج؛
- فتح باب صغير للخارج للسكنات 200.00دج.

إتاوات استعمال الأملاك العمومية:

[1] أنظر للملحق رقم (5-6) لمداولة المجلس الشعبي البلدي لبلدية ادرار.

- أقل من 50متر طولي 1.000.00دج؛
- من 50متر طولي إلى 100متر طولي 4.000.00دج؛
- من 100متر طولي إلى 1000متر طولي 30.000.00دج؛
- أكثر من 1000متر طولي 60.000.00دج.

رابعا:حق استغلال المكان.

جدول رقم (06) مبلغ الرسم على استغلال المكان [1].

وضع مواد معروضة للبيع بالأرصفة والمساحات	50.00دج م2لليوم
لكل بضاعة أو طاولة معروضة في السوق	50.00دج لليوم
لكل شاحنة خضر أو فواكه وغيرها أقل من 5.30طن	1.000.00دج لليوم
لكل شاحنة خضر أو فواكه وغيرها أكثر من 5.30طن	2.000.00دج لليوم
لكل رأس غنم	10.00دج
لكل رأس ماعز	10.00دج لليوم
لكل رأس بقر	30.00دج لليوم
لكل رأس إبل	30.00دج لليوم
المساحات المستغلة من طرف أصحاب المقاهي	50.00دج لليوم
لكل سيارة صغيرة	100.00دج لليوم
لكل شاحنة	250.00دج لليوم
سد نصف الطريق بمناسبة الأعراس وغيرها	300.00دج لليوم
بيع منتوجات محلية	50.00دج لليوم
عرض البضائع على الطاولات لشهر رمضان	3.000.00دج للشهر
تأجير الطاولات الثابتة لغير الإنتاج المحلي	100.00دج لليوم
وضع طاولات بيع الشاي بالطريقة التقليدية	20.00دج لليوم
حق استغلال المكان بالمساحات الخضراء	3.000.00دج شهريا
استغلال المكان في إطار تركيب واستغلال الألعاب الجوالة للأطفال لمدة 15يوم	75.000.00دج

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البلدية .

وعلى إثر ذالك تقرر إحالة هذه المداولة على السلطة الوصية بغية المصادقة عليها

[1] انظر الملحق (5-7) من مداولة المجلس الشعبي البلدي.

الفرع الثاني: عرض وضعية تحصيل الإيرادات (الإيرادات غير الجبائية) لبلدية ادرار لثلاثة سنوات 2016/2017/2018.

01-جدول رقم (07) لوضعية تحصيل الإيرادات غير الجبائية للبلدية خلال سنة 2016 .

الرقم	الباب	المادة	التسمية	المبلغ الإجمالي المخصص للميزانية الأولية والإضافية	المبلغ المحقق إلى غاية 2016/12/31	باقي الإنجاز
01	902	700	بيع المنتوجات والخدمات	00	693.000.00	00
02	904	712 711	رسوم الطرقات وأماكن التوقف إيجار العقارات	3.000.000.00 0000	5223311.13 3000.00	00 3000.00
03	940	751 755 759	الرسم على الذبائح رسم الحفلات الرسم العقاري رخصة البناء	1500000.00 200.000.00 2000000.00	00 90500.00 6534250.40	00 00 00
04	931	711	إيجار العقارات	34052802.60	11810647.64	22242154.96
مجموع				**.40752802.6**	**24354709.17**	**22242154.96**

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البلدية

02-جدول رقم (08) لوضعية تحصيل الإيرادات غير الجبائية لبلدية ادرار لسنة 2017

الرقم	الباب	المادة	التسمية	المبلغ الإجمالي المخصص للميزانية الأولية والإضافية	المبلغ المحقق إلى غاية 2016/12/31	باقي الإنجاز
01	902	700	بيع المنتوجات والخدمات	00.00	819000.00	00
02	904	712 711	رسوم الطرقات وأماكن التوقف إيجار العقارات	2000000.00 00	5063157.50 00	00 00
03	940	751	الرسم على الذبائح	00	00	00

		754	رسم على الإقامة	00	00	00
		755	رسم الحفلات		56000.00	00
		759	رسم العقاري (رخصة البناء)	2000000.00	9619864.50	00
04	931	711	إيجار العقارات	53943936.24	11553164.73	42390771.51
مجموع				**57943936.24**	**22554346.73**	**42390771.51**

المصدر :إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البلدية .

جدول رقم (09) لوضعية تحصيل الإيرادات غير الجبائية لبلدية ادرار سنة 2018.

الرقم	الباب	المادة	التسمية	المبلغ الإجمالي المخصص للميزانية الأولية والإضافية	المبلغ المحقق إلى غاية 2016/12/31	باقي الإنجاز
01	902	700	بيع المنتوجات والخدمات		432000.00	
02	904	712	رسوم الطرقات وأماكن التوقف	.2000000.00	7044444.50	00
		711	إيجار العقارات		1000.00	
03	940	751	الرسم على الذبائح	1000000.00	00	00
		754	رسم على الإقامة	00	00	00
		755	رسم الحفلات	100000.00	.23500.00	00
		759	الرسم العقاري (رخصة البناء)		12436309.47	
04	931	711	إيجار العقارات	53943936.24	17169811.86	36774124.38
المجموع				**57043936.24**	**37107065.83**	**36774124.38**

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الفرع الثالث: تحليل وضعية الإيرادات غير الجبائية لبلدية ادرار الفترة ما بين 2016 إلى 2018.

1-جدول (10) المقارنة بين الإيرادات المقدرة والفعلية والبواقي .

البيان	2016	2017	2018
التقديرات	40752802.6	57943936.24	-57043936.24
الإنجاز	24354709.17	22554346.73	-37107065.83
البواقي الفعلية	22242154.96	40390771.51	-36774124.38

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البلدية .

2- رسم بياني رقم (01) لوضعية الموارد غير الجبائية خلال ثلاثة سنوات (2016/2017/2018) .

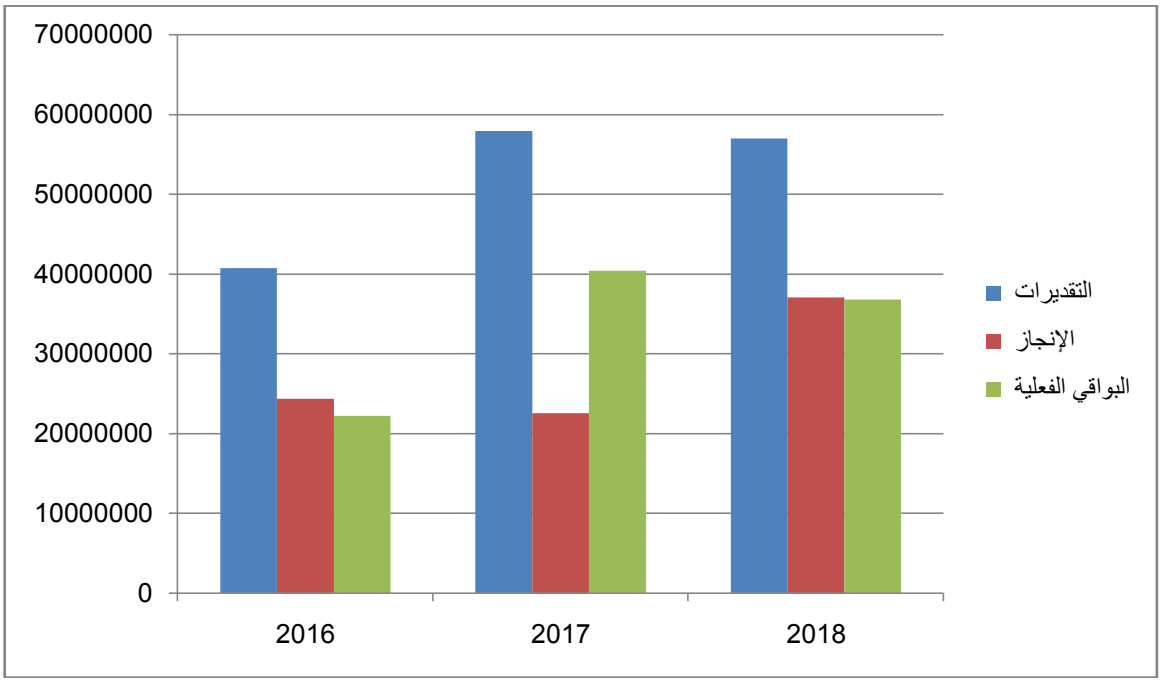

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (10)

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أنه يوجد فارق كبير بين الإيرادات غير الجبائية المقدرة والفعلية والبواقي من الإنجاز خلال هاته السنوات

1-الإيرادات غير الجبائية المقدرة: نلاحظ أنه بلغت سنة 2016 مبلغ 40752802.6دج لترتفع سنة 2017 إلى 57943936.24دج لتنخفض بشكل طفيف بمبلغ 57043936.24دج سنة، 2018

02- الإيرادات غير الجبائية الفعلية : نلاحظ أنه بلغت سنة 2016 مبلغ 24354709.17دج لتنخفض سنة 2017 بمبلغ 22554346.73دج ثم ترتفع لتصل 37107065.83دج سنة 2018.

03 – بواقي الإنجاز من الإيرادات غير الجبائية لبلدية ادرار.

نلاحظ أنه بلغت سنة2016 مبلغ 22242154.96دج لترتفع ارتفاع كبير لتصل 40390771.51دج لتنخفض بشكل طفيف بلغ 36774124.38دج.

ملاحظات عامة:

– الارتفاع المتزايد للتقديرات الإيرادات غير الجبائي للجماعات المحلية للبلدية خلال ثلاثة السنوات الاخيرة راجع إلى غياب الدراسة الفعلية والمنطقية للتقديرات من طرف المكلفين بذالك وهذا راجع بالأساس إلى غياب عنصر الكفاءة.

– التذبذب في حجم الإيرادات الفعلية للبلدية خلال ثلاثة سنوات راجع إلى قلة التصريحات المكلفين بدفع هاته الإيرادات ومصادقة المجلس على تحصيلها من سنة إلى أخرى.

– وازدياد حجم بواقي الإيرادات غير الجبائية ناتج عن عدم دفع مستحقات الإيجار من طرف المكلفين بها و عدم تطبيق الصارم لإجراءات تحصيلها من طرف البلدية.

02–جدول رقم (11) إيرادات غير الجبائية لمختلف عناصر قسم التسيير

البيان	التسمية	2016	2017	2018
902	إيرادات وسائل ومصالح البلدية	693000 .	819000.00	432000.00
904	ناتج الأملاك العمومية	5226311.13	5063157.50	7045444.5
940	الضرائب غير المباشرة	6624750.4	9675864.5	12459809.47
931	أملاك عقارية ومنقولة	34052802.0	11553164.73	17169811.86

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على وضعية تحصيل الإيرادات غير الجبائية للبلدية من الفترة 2016/2018 .

03 دراسة تحليلية للإيرادات الوسائل ومصالح البلدية.

رسم بياني(02) لوضعية إيرادات الوسائل ومصالح البلدية.

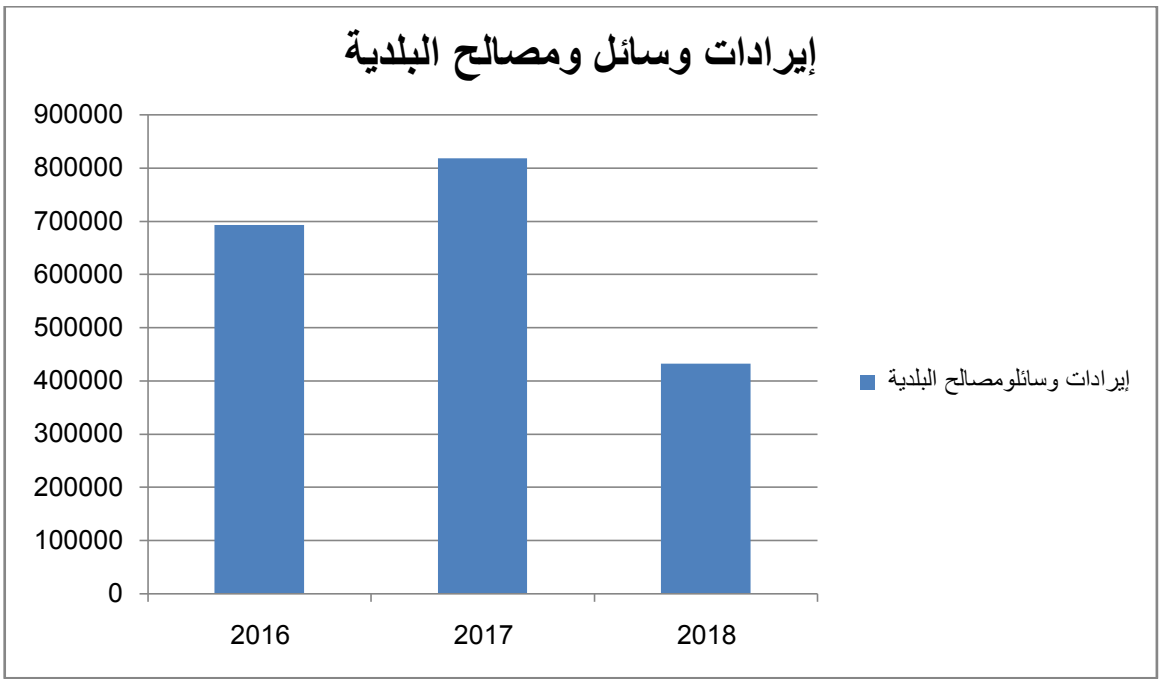

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (11).

نلاحظ أنه عرفت ارتفاع منسوبا من سنتين 2016و2017 حيث بلغت في السنة الأولى 693000دج لترتفع في سنة 2017 إلى 819000 دج بسبب كثرة المنتوجات والتظاهرات ولكن عرفت انخفاض محسوس في سنة 2018 حيث بلغ 432000دج، وهذا راجع إلى نقص النشاطات التجارية في هاته السنة.

04 دراسة تحليله لناتج الأملاك العمومية.

رسم بياني رقم (03) لوضعية لناتج الأملاك العمومية.

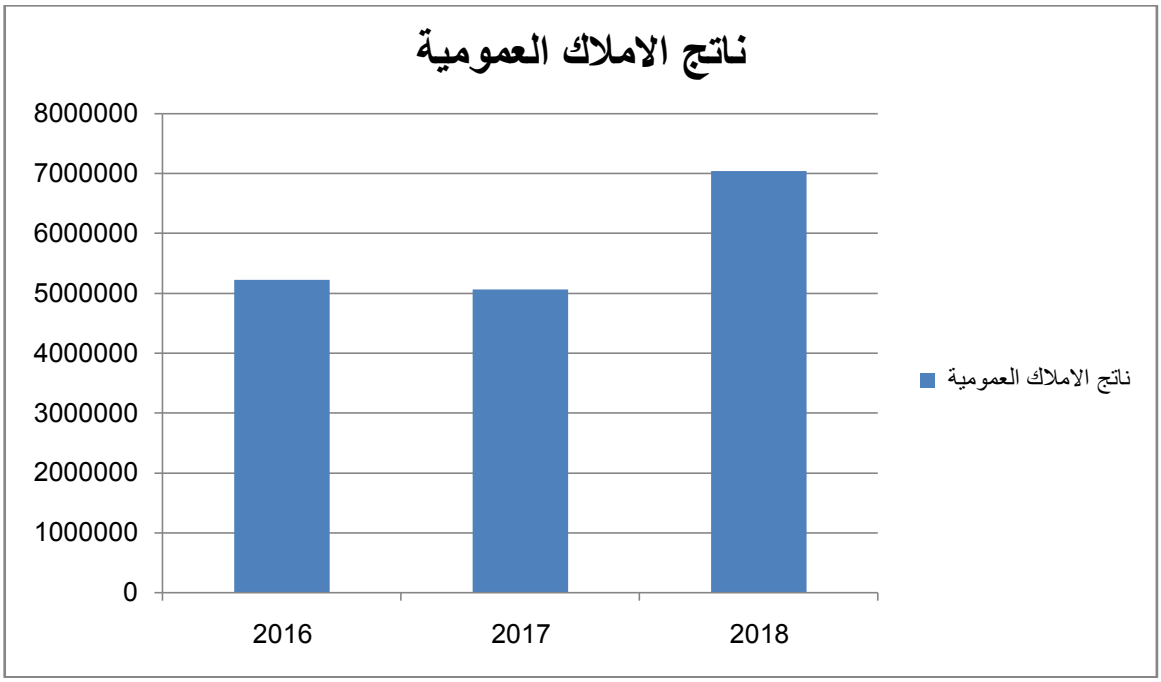

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (14).

يتضح لنا جليا بأن إيرادات هذا الأخير في تزايد من سنة 2016 بلغت 5226311.13دج ثم انخفضت سنة انخفاض طفيف سنة 2017 بمبلغ 5063157.50 دج ثم ترتفع سنة 2018 لتصل إلى 7045444.5دج.

فالزيادة المستمرة منذ ثلاثة السنوات نابع من إستراتيجية البلدية الرامية استغلال المرافق العامة لها بما يعود عليها بالربح.

05 دراسة تحليله لضرائب غير المباشرة

الرسم البياني رقم (04) لوضعية الضرائب غير المباشرة.

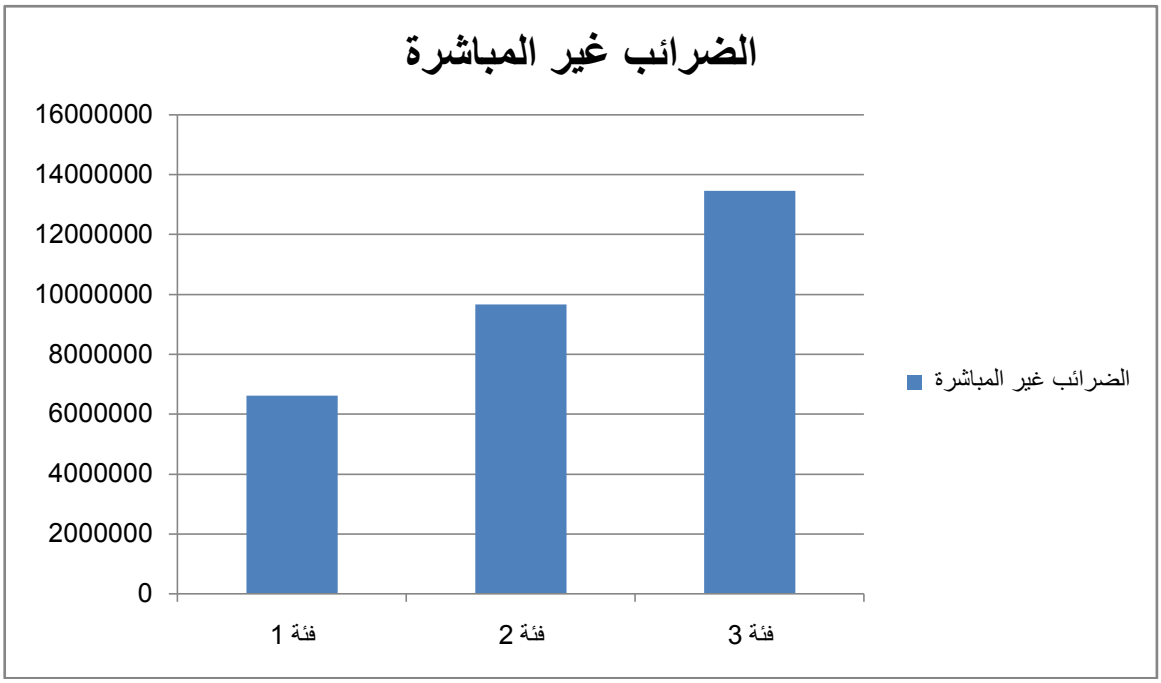

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (14)

نلاحظ ارتفاع كبير في حصيلة الضرائب غير المباشرة لبلدية ادرار في سنة 2016 وذالك بمبلغ 6624750.04 إلى مبلغ 13459809.47اي بزيادة تقدر بي 6835059.43 دج وهذه الزيادة ساهمت فيه أكثر 5000000 دج وهذا ما يدل على زيادة اهتمامها بالمذابح من خلال المتابعة الدورية . وسبب عدم تحصيل رسم المذابح لسنة 2017 هو بسبب عدم المصادقة عليه وعلى إجراءاته من طرف المجلس الشعبي البلدي .

04 رسم البياني(05) لتطور وضعية رسم الأملاك العقارية والمنقولة .

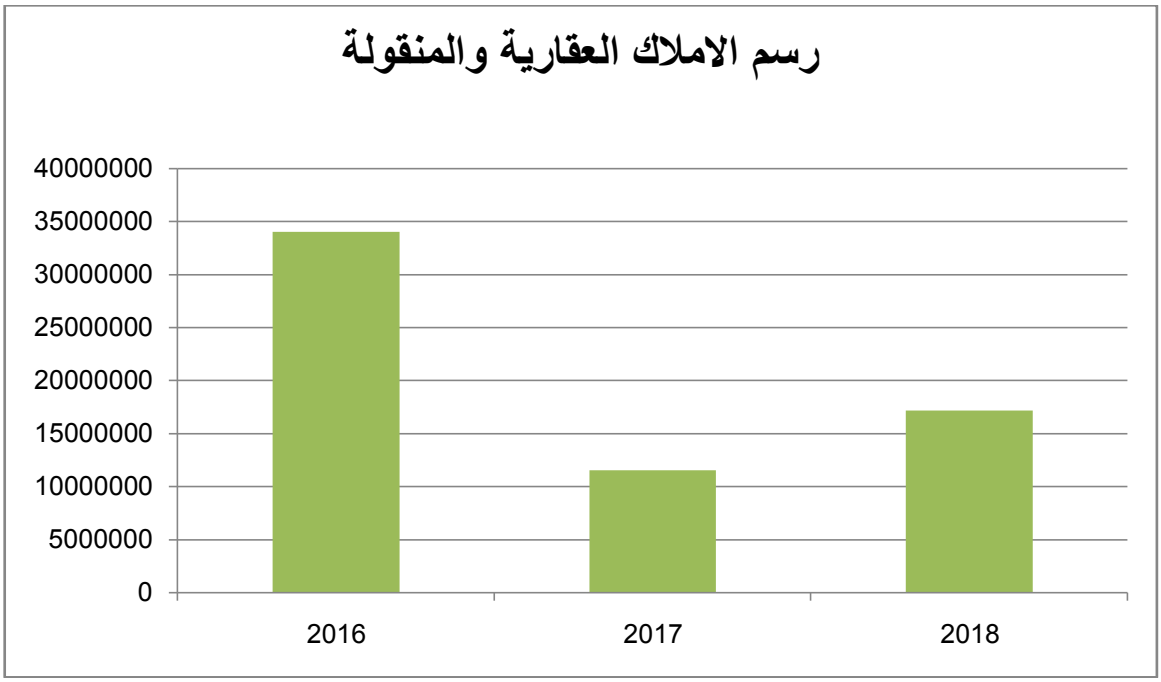

من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (14)

نلاحظ أن مداخليه في شهدت ارتفاع وصل إلى 34052802.6دج خلال 2016ثم انخفض بشكل كبير ليصل بمبلغ 11553164.73دج في سنة 2017 ليحقق قفزة نوعية سنة 2018 بلغت 17169811.86دج وهذا ما يبين أن البلدية تعمل على تثمين إيرادات أملاكها .واهتمامها بها من خلال تحينها بمداولة المجلس والمصادقة عليها.

معوقات تطبيق الرقابة الداخلية بغرض تحصيل الإيرادات غير الجبائية على مستوى بلدية ادرار.

من خلال المقابلات الشخصية التي تم القيام بها مع إطارات بلدية ادرار تبين ان هناك مجموعة من المعوقات تحول دون تفعيل الرقابة الداخلية وزيادة التحصيل للإيرادات غير الجبائية نذكر منها:

- ❖ غموض القوانين الخاصة بالإيرادات غير الجبائية وصعوبة تنفيذها على أرض الواقع.
- ❖ ارتباط تحصيل الإيرادات غير الجبائية للبلدية بالعالم الخارجي.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة الميدانية.

من خلال تحليل معطيات وضعية تحصيل الإيرادات غير الجبائية لبلدية ادرار لمدة ثلاثة سنوات 2018/2017/2016 يتضح لنا جليا ان البلدية مهتمة بشكل كبير بأملاكها وتسعى إلى تثمينها والحفاظ عليها من التلف، وأنها تعي جيدا ضرورة وجود رقابة في البلدية وتأثيرها على تحصيل إيراداتها، ولقد شاهدنا ذالك من خلال الارتفاع الكبير في حجم إيراداتها الفعلية من سنة إلى أخرى

ورغم كل هذا إلا انها تعاني من معيقات تعيقها في تحصيل إيراداتها وخاصة تلك التي تعتمد على تصريح المكلفين بها، إضافة إلى ضبابية وصعوبة تطبيق بعض إجراءات التحصيل على أرض الواقع.

خلاصة الفصل الثاني .

تحتوي بلدية ادرار على موقع يسمح لها بالرفع وتنويع من مصادرها المالية من أجل تلبية احتياجات مواطنيها المتزايدة من خلال تثمين مواردها وحسن استغلالها.

فمن خلال دراسة وتحليل الوضعية المالية للبلدية من مختلف العناصر (أملاك ضرائب غير مباشرة، عقارات) تبين أن البلدية تولي أهمية بالغة لرفع من إيراداتها غير برغم من وجود معيقات تعيق تحصيلها.

خاتمة

خاتمة

من خلال الدراسة نستنتج أن البلدية تلعب دورا مهما في عملية التنمية تعتبر من بين أهم الوحدات الإدارية التي تسعى للتسيير المصالح المحلية وإدارة مختلف شؤون المواطنين لاسيما في مجال التنمية الذي يعتبر الهدف الأساسي لها حيث أصبحت بهياكلها وإطاراته ا، ذات أهمية في تنفيذ برامجها والسهر على تنظيم وضبط مصالحها مما يسمح لها برفع مستويات التنمية في المجتمع المحلي.

فنجاح البلدية في تحقيق التنمية المحلية لا يمكن أن يكون إلا من خلال منح الحرية والاستقلالية اللازمة لها وهو ما أقره القانون 10/11 المتعلق بالبلدية الذي ينص على توسيع صلاحيات المجلس الشعبي البلدي، ولكن الواقع يثبت عكس ذالك.

تعمل البلديات في حدود القانون على المساعدة فالتنمية بكل الوسائل والطرق من خلال محاولة الرفع من إيراداتها ، وفق ما ينص عليه القانون إلا أنه تعاني في تحصيل بعضها لعدم وجود إجراءات قانونية تيسر تحصيلها مثل حق الطرق وأماكن التوقف رفع القمامة الإقامة لتغطية نفقاتها ، وقد عهدت بعض البلديات إلى ما يسمى بسياسة تفويض المرفق العام التي تقوم على منح ملكية التسيير للأفراد خارج البلدية مع الاحتفاظ بملكية أملاكها من أجل تسهيل عملية الرقابة على ممتلكاتها وتحصيل إيراداتها.

وقد خلصت هاته الدراسة التي حاولت الإجابة على الإشكالية الرئيسية مفادها: **ما هو دور الرقابة الداخلية في الرفع من الإيرادات غير الجبائية للجماعات المحلية؟** إلى مجموعة من الاستنتاجات نوجزها فيما يلي:

تتمثل الرقابة الداخلية في كل الإجراءات والوسائل والقوانين التي من شأنها العمل على حماية ممتلكات المؤسسة؛

تعد البلدية جماعة عمومية محلية تهتم بالسكان القاطنين بالحيز الجغرافي التابع لها؛

تعاني البلديات مشاكل عديدة في تحصيل بعض من إيراداتها خاصة المتعلقة بمواردها الذاتية نظرا للعدم وجود إجراءات واضحة لتحصيلها ؛

تقوم الرقابة الداخلية ببلدية ادرار على مراقبة الأمر بالصرف من خلال التقديرات والإنجازات من النفقات والإيرادات وبواقي الإنجاز من الإيجار؛

تواجه الرقابة الداخلية لبلدية ادرار بعض المعوقات التي تحد من التحصيل الأمثل للموارد وتتمثل أساسا في غياب عنصر الكفاءة؛

تعاني الرقابة الداخلية ببلدية ادرار كغيرها من بلديات الجزائر من غياب إجراءات واضحة للرقابة الداخلية لاسيما في مجال التحصيل غير الجبائي إضافة إلى غياب عنصر الكفاءة.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم **التوصيات التالية**:

– يتعين على البلدية ادراج قسم خاص بالرقابة الداخلية يناط به وضع المعايير الخاصة بالرقابة وربطه بمختلف مصالح البلدية خاصة مصلحة المحاسبة من أجل ضبط الإيرادات وتسهيل عملية تحصيلها؛

– ينبغي إحداث آليات فعالة لتفعيل العملية الرقابية كتطبيق الإدارة بالأهداف القابلة للقياس للوصل إلى رقابة الأداء ومحاسبة المسؤولين؛

– ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري داخل الجماعة المحلية واستهداف الكفاءات المتخصصة لا سيما في المجالس المنتخبة؛

– ضرورة إدراج وتفعيل عنصر التحفيز للنقص من هجرة الكفاءات من الجماعات المحلية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر:

-الكتب :

1. القرآن الكريم
2. عبد الفتاح الصحن ، المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية ، الدار الجامعية، زكريا غنيم، الابراهيمية، الاسكندرية،2008.
3. عبد الكريم مارك، الميسر في شرح قانون البلديات الجزائري، الميسر في شرح قانون البلدية الجزائري، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2013.
4. محمد التهامي ، المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية) ، ديوان المطبوعات الجزائرية،الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر.
5. محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق،الدار الجامعية، طبع -نشر-توزيع، 84 شارع زكريا غنيم-تانيس سابقا،سنة 2001/2000

المقالات والمنشورات العلمية

1. بسمة عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة باجي مختار بعنابه، العدد الرابع.
2. حمدي معمر، إصلاحات المالية المحلية في الجزائر كآلية لتصحيح عجز ميزانية الجماعات المحلية بالإشارة إلى حالة البلديات،مجلة الاقتصاد والمالية،جامعة الشلف، العدد الثاني، 2018.
3. لخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 07، فيفري 2005.

ج المداخلات في الملتقيات والمؤتمرات والأيام الدراسية.

1. محمد حاجي، التمويل المحلي وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي للجماعات المحلية بسكرة أفريل 2011 .

د- الرسائل الجامعية .

1. أعراب كريمة، عمريو نعيمة ، إيرادات الجماعات المحلية، بلدية وولاية بجاية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،سنة 2016/2015.
2. جعفر عثمان، الشريف عبد العزيز، **أثر الرقابة المالية الحكومية في حماية الأموال العامة** (دراسة تطبيقية)
3. جعيجع دليلة، مصادر ميزانية البلدية وسبل تنويعها في ظل قانون البلدية 10/11، ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي 2017/2016.
4. حينوني وهيبة، حفيان فاطمة الزهراء، أثر ترشيد النفقات على ميزانية التجهيز للجماعات المحلية .

5. خنفري خيضر تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية 2011/2010.
6. رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، الخرطوم، السودان، 2008
7. شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في تنمية المحلية مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام 2011/2010.
8. صورية رمضاني، دور أملاك الجماعات المحلية والتنمية المحلية بين التشريع والممارسة مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، الموسم الدراسي 2017/2016.
9. مولا حسن مراد، موساسب مريم، فعالية الضريبة المحلية في تمويل الجماعات المحلية مذكرة لنيل شهادة الماستر حقوق جامعة بجاية 2017
10. يحياوي عائشة، جعواني مريم، أليات تنمية الموارد المحلية دراسة حالة بلدية ادرار مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، 2017/2016

05- النصوص القانونية

1. القانون رقم 90/08 المؤرخ في 1990/04/17 المتعلق بالبلدية.
2. قانون رقم 11/ 10 **المتضمن قانون البلدية** ، المؤرخ في 20رجب عام 1432 الموافق ل 22يونو 2011 المادة الثانية .

قائمة الملاحق

ملحق رقم 7

المحاسب المختص أمين خزينة بلدية لـ :	تاريخ الاخذ على العاتق	تاريخ الاستحقاق	رقم السند	السنة المالية	المادة	المبلغ		رقم المستندات

سند تحصيل
TITRE DE RECETTE

المدين

الاسم : .....

اللقب : .....

المهنة : .....

العنوان : .....

.....

.....

المستندات المثبتة للتحصيل

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

ترفق بالسند رقم ..... المؤرخ في .....

المادة ..... السنة المالية 20.....

مستندات رقم : .....

ولاية : .....

بلدية : .....

التحصيل		
مبلغ التحصيل بالدينار الجزائري		

اقفل عند المبلغ .....

حرر بـ ..... ، في .....

الختم الاداري رئيس المجلس الشعبي البلدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ولايـــــــــــة أدرار
بلديـــــــــــة أدرار

ملحق رقم 09
السنة المالية: 2018/
طبيعة المنتجات
ناتج السنوات المالية السابقة

المـــــادة : 827 من الحساب
وثيقة رقم :

رقم :
جدول رقم :

كشـــــف تحصيـــــل
ETAT DE RECOUVREMENT

تلقى السيد أمين خزينة البلدية لبلدية أدرار

من طرف الأشخاص الواردين بهذا الكشف مبلغ (المبلغ بالحروف): صفر

مداولة المجلس الشعبي البلدي لبلدية ادرار رقم: ..... والمؤرخة في: ..... والمصادق عليها بتاريخ: ..... تحت رقم: ..... .

الرقم	إسم ولقب وعنوان المدينين		الكمية	السعر على أساس الوحدة	المجموع	الملاحظة
1					0.00	
2					0.00	
			المجمـوع		0.00	

حرر بـ: أدرار في:

رئيس المجلس الشعبي البلدي

ملحق 11

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية : _____

بلدية _____

القباضة البلدية _____

مادة الحساب _____

وثيقة رقم _____

عملية _____ 20

رقم _____

ميزانية البلدية

شهادة { الالغاء (1) / التخفيض / إعادة الخصم

لسند ايراد

سند الايراد رقم : _____

الموضوع في _____ ضد السيد _____

المخصوم من المادة رقم _____ البند _____ عملية _____

لـ _____

قد الغي أو خفض بـ د.ج (1) _____

يجب ان يخصم من المادة _____ البند _____ عملية _____

للاسباب التالية _____

_____

حررت _____ في _____

(1) أشطب العبارات الغير لائقة

رئيس المجلس الشعبي البلدي

شركة المستقبل للتجارة و الطباعة بالجنوب ـ ادرار 65 41 96 (049)

18

المنتوجات و الخدمات لسنة 2019 حسب التفصيل الآتي:

أولا – أسعار

المنتوجات و الخدمات :

المياه المستخرجة من الآبار (للمتر المكعب الواحد)	100.00 دج
تفريغ الآبار المفقودة (للصهريج الواحد)	500.00 دج
نقل المياه (للصهريج الواحد)	100.00 دج متر مكعب
وصل المياه القذرة	1.200.00 دج
شاحنة نقل اللحوم لليوم الواحد	50.00 دج لجميع أصناف الغنم للرأس 250.00 دج للجمل و البقر للرأس

سعر رفع بقايا البناء المتروكة :

450.00 دج للمتر المكعب بشاحنات ذات حمولة مختلفة

1.600.00 دج للمتر المكعب بشاحنات ذات رافعة.

مبلغ الغرامة - حجم بقايا البناء المتروكة و المرفوعة X سعر المتر المكعب X 3

قاعدة حساب سعر الغرامة - الحجم المرفوع X السعر م^3 x 3

الخـــدمات:

حقوق بيع دفاتر شروط المناقصات و الاستشارات و المزايدات:

الرقم	طبيعة دفتر الشروط	سعر البيع
01	دفتر شروط المناقصات	3.000,00 دج
02	دفتر شروط المناقصات و الاستشارات	3.000,00 دج
03	دفتر شروط مناقصات الانجاز	3.000,00 دج
04	دفتر شروط مناقصات الدراسات	3.000,00 دج
05	دفتر شروط المزايدات	3.000,00 دج

ثانيا – سعر الرسوم :

مصاريف وضع السيارات في حضيرة الحجز و حراستها :

النوع	مصاريف رفع المركبات ووضعها في حضيرة الحجز	تكاليف الحراسة في حضيرة الحجز (01)	تكاليف الوضع في حضيرة الحجز (02)	مجموع تكاليف الحراسة و الوضع في حضيرة الحجز باليوم (01+02)
سيارات الشحن ذات الوزن الإجمالي للحمولة المرخص به والذي يفوق 3.5 طن	300.00 دج	60.00 دج/يوم	190.00 دج/يوم	250.00 دج /يوم
السيارات الخاصة أو التجارية التي يقل وزنها الإجمالي للحمولة عن 3.5 طن	200.00 دج	40.00 دج/يوم	160.00 دج/يوم	200.00 دج/يوم
الدرجات النارية	60.00 دج	20.00 دج/يوم	130.00 دج/يوم	150.00 دج/يوم
الدرجات الهوائية بدون محرك	40.00 دج	20.00 دج/يوم	30.00 دج/يوم	50.00 دج /يوم

- حجز الأثاث و التجهيز للبضاعة الواحدة 50.00 دج لليوم
- حجز الرزم التبغ و غيره 50.00 دج لليوم الواحد
- حق علق المواشي لليوم الواحد 30.00 دج لجميع المواشي
- حجز مواد البناء لليوم الواحد :
  - رمل 200.00 دج لليوم الواحد
  - حصى 50.00 دج لليوم الواحد
  - لبنات 80.00 دج لليوم
  - إسمنت و جير 5.00 دج لليوم للبنة
  - حديد و مشتقاته 50.00 دج للكيس
- حجز المواشي 3.00 دج للكلغ لليوم
- حجز البقر و الإبل 50.00 دج للرأس لليوم
  200.00 دج للرأس لليوم

ثالثا- الرسم على الحفلات :

- الفترة الصباحية حتى الساعة السابعة مساءا 19:00 500.00 دج
- الفترة المسائية ابتداء من الساعة السابعة 19:00 1.000.00 دج

رابعا- الرسم على الإقامة :

يصادق على تحديد الرسم على الإقامة لفائدة البلدية حسب ما يلي:

- خمسين (50) دينار على الشخص الواحد و على اليوم الواحد و لا تتجاوز مائة (100) دينار على العائلة

أما بالنسبة للمؤسسات الفندقية ذات 03 نجوم و أكثر فتحدد تعريفة الرسم على الإقامة على الشخص و على اليوم الواحد من الإقامة على النحو الآتي:

- 200 دينار للفنادق ذات ثلاث نجوم
- 400 دينار للفنادق ذات أربع نجوم
- 600 دينار للفنادق ذات خمس نجوم

خامسا – الرسم على الذبح و مراقبة اللحوم بالكيلوغرام :

- الرسم على رأس كل أصناف المواشي : 5.00 دج
- الرسم على رأس الجمل أو البقر : 5.00 دج
- حق مراقبة اللحوم بالكيلوغرام : 1.50 دج لكل أصناف الذبائح و 4.00 دج حق الحراسة لجميع أصناف المواشي و 10.00 دج حق الحراسة للأبقار و الإبل .

تفصيل رسم الذبح :

صادق المجلس الشعبي البلدي على اعتماد المنهجية التالية المرتبطة برسم الذبح و الحقوق المرتبطة به :

تعيين المنتوجات	تعريفة الرسم/كلغ
اللحوم الطازجة أو المبردة المطبوخة أو المملحة المصنعة أو المصنعة التي مصدره الحيوانات الآتية: الخيول، الإبل، الماعز، الغنام، البقر	10 دج

و نظرا لعدم وجود ميزان يحدد الوزن الصافي الخاضع للضريبة في القرى التي لا توجد بها مذابح أو وسائل للوزن عن الأوزان المتوسطة التالية:

- البقريات الأخرى غير العجول 120 كغ
- العجول 44 كغ
- الضأنيات و العنزيات 12 كغ
- الخيليات الأخرى غير الحمير 110 كغ
- الحمير 30 كغ
- الجمليات 110 كغ

- أما بالنسبة للخدمات الأخرى خاصة منها :

- حق التبريد – حق خدمات الذبح و السلخ – حق نقل اللحوم فإن المجلس الشعبي البلدي لم يحدد لها مبلغ على أساس أن البلدية لا تقوم بتقديم هذه الخدمات .

سادسا – وضع لوحات الدلالة و الإشهار :

1 – الإعلانات المعروضة :

يحدد مبلغ هذا الرسم حسب عدد و حجم الإعلانات المعروضة كما يلي :

الإعلانات على الورق العادي مطبوعة أو مخطوطة باليد :

- الحجم أقل أو يساوي 01 متر مربع 200.00 دج
- أكثر من 01 متر مربع ..... 300.00 دج

الإعلانات على الورق مجهزة أو محمية:

- الحجم أقل أو يساوي 01 متر مربع 400.00 دج
- الحجم أكثر من 01 متر مربع ..... 800.00 دج

2 – ا لإعلانات و الصفائح المهنية:

يحدد مبلغ الرسم كما يلي :

أ – الإعلانات المدهونة:

- الحجم أقل أو يساوي 01 متر مربع 1000.00 دج
- أكثر من 01 متر مربع ..... 1500.00 دج

ب – الإعلانات المضيئة :

- الحجم بالمتر المربع أو جزء من المتر المربع 2000.00 دج

ج – الصفائح المهنية :

- حجم يقل أو يساوي نصف 1/2 متر مربع 5000.00 دج
- مساحتها أكبر من نصف 1/2 متر مربع 7500.00 دج

3- حقوق تنصيب اللوحات الاشهارية والدالة بإقليم البلدية:

صادق المجلس الشعبي البلدي على إدراج رسم خاص بحقوق تنصيب اللوحات الاشهارية والدالة بإقليم البلدية (على الأرصفة، الطرق وفي الساحات العامة) يحدد مبلغ الرسم حسب الفترات السنوية و حسب حجم اللوحة المنصبة كما يلي :

- مبلغ الرسم: 300.00 دج للمتر المربع شهريا .
- يتحمل صاحب الرخصة كل المصاريف المتعلقة بتنصيب اللوحة و صيانتها وإزالتها بعد انتهاء مدة الرخصة.

سابعا - حق إستغلال المكان :

- وضع مواد معروضة للبيع بالأرصفة و المساحات	50.00 دج م^2 لليوم
- لكل بضاعة أو طاولة معروضة في السوق	50.00 دج لليوم
- لكل شاحنة خضر أو فواكه و غيرها أقل من 5.30 طن	1.000.00 دج لليوم
- لكل شاحنة خضر أو فواكه و غيرها أكثر من 5.30 طن	2.000.00 دج لليوم
- لكل رأس غنم	10.00 دج لليوم

ـ لكل راس ماعز	10.00 دج لليوم
ـ لكل رأس بقر	30.00 دج لليوم
ـ لكل رأس إبل	30.00 دج لليوم
ـ المساحات المستغلة من طرف أصحاب المقاهي	50.00 دج م2 لليوم
ـ لكل سيارة صغيرة	100.00 دج لليوم
ـ لكل شاحنة	250.00 دج لليوم
ـ سد نصف الطريق بمناسبة الأعراس و غيرها	300.00 دج لليوم
ـ بيع منتوجات محلية	50.00 دج لليوم
ـ عرض البضائع على الطاولات لشهر رمضان	3.000.00 دج للشهر
ـ تأجير الطاولات الثابتة لغير الإنتاج المحلي	100.00 دج لليوم
ـ وضع طاولات بيع الشاي بالطريقة التقليدية	20.00 دج لليوم
ـحق إستغلال المكان بالمساحات الخضراء	3.000,00 دج شهريا
ـ استغلال المكان في إطار تركيب و إستغلال الألعاب الجوالة للأطفال لمدة 15 يوم	75.000,00 دج

ثامنا- رسم توقف في حظائر السيارات المحروسة

في إطار تنظيم نشاط حراسة حظائر السيارات بمقابل و استغلال حقوق التوقف على المستوى البلدي، صادق المجلس الشعبي البلدي على إدراج رسم خاص بحقوق توقف السيارات في الحظائر المحروسة المحددة سابقا كما يلي:

ـ يحدد مبلغ الرسم بـ: 30.00 دج على كل سيارة متوقفة بالحظائر المحروسة.

تاسعا- حقوق استغلال القاعات و الملاعب الرياضية

وفي إطار استغلال القاعات والملاعب الرياضية والمحافظة عليها, وللقيام بالصيانة الدورية لها, صادق المجلس الشعبي البلدي على إدراج رسم خاص بحقوق استغلال القاعات والملاعب الرياضية كما يلي :

1- بالنسبة للملاعب الرياضية :

- 5000.00 دج للمباراة بالنسبة للنوادي المهيكلة.
- 2000.00 دج للمباراة بالنسبة للجمعيات و مختلف المؤسسات.

2- بالنسبة للملاعب الرياضية :

- 5000.00 دج شهريا.

عاشر – حق الطريق :

الرسم على الطرق و الأماكن و التوقف:

ـ متر مربع بناء جدران إحاطة	75.00 دج
ـ لكل متر مربع واجهات الواجهة	75.00 دج
ـ لكل تلبيس جدران إحاطة بالواجهة	75.00 دج
ـ فتح باب كبير للخارج بالسكنات	800.00 دج
ـ فتح باب كبير للخارج بالمحلات التجارية	800.00 دج
ـ فتح باب صغير للخارج بالمحلات التجارية	350.00 دج
ـ فتح باب صغير للخارج بالسكنات	200.00 دج
ـ ترميـــــم الطريـــق المعبـد	3.000,00 دج
ـسعر كراء آلة قطع الطريق المعبد	1.000,00 دج

إتاوات استعمال الأملاك العمومية :

أقل من 50 متر طولي	1.000,00 دج
من 50 متر طولي إلى 100 متر طولي	4.000,00 دج
من 100 متر طولي إلى 1000 متر طولي	30.000,00 دج
أكثر من 1000 متر طولي	60.000.00 دج

إحدى عشر: تحديد مبلغ الرسم على النفايات:

الرقم	نوعية المحل المستعمل	مبلغ الرسم
01	كل محل ذو استعمال سكني	1.200,00 دج
02	كل محل ذو استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه	10.000,00 دج
03	كل أرض مهيأة للتخييم و المقطورات	15.000,00 دج
04	كل محل ذو استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه	100.000,00دج

إثنا عشر: تحديد مبلغ كراء الشاحنات:

- شاحنة ذات زورق 1.500.00 دج للساعة.
- شاحنة 10 طن 10.000.00 دج لليوم.
- آلية شحن 2.500.00 دج للساعة.

و على إثر ذلك تقرر إحالة هذه المداولة على السلطة الوصية بغية المصادقة عليها.

ثم رفعت الجلسة على الساعة (15:30) من نفس اليوم و التاريخ المذكورين أعلاه.

مستخرج من سجل مداولات المجلس الشعبي البلدي

5-3

وضعية تحصيل الايرادات لسنة 2016
الوضعية الى غاية 2016/12/31

الرقم	الباب	المادة	التسمية	المبلغ المخصص للميزانية الأولية B.P 2016	المبلغ المخصص للميزانية الأولية 2016 B.S	مجموع الميزانية الأولية والاضافية	المبلغ المحقق إلى غاية 31/12/2016	الباقي للإنجاز
1	901	729	تحصيلات و إعانات و مساهمات أخرى	0.00	0.00	0.00	420,684.80	420,684.80
		723	اعانات الدولة والجماعات المحلية	0.00	0.00	0.00	1,624,000.00	1,624,000.00
2	902	729	تحصيلات و إعانات أخرى	0.00	0.00	0.00		0.00
		799	ناتج استثنائي اخر	0.00	0.00	0.00	3,567,819.37	3,567,819.37
		700	بيع المنتوجات و الخدمات	0.00	0.00	0.00	693,000.00	693,000.00
3	903	723	اعانات الدولة والجماعات المحلية	0.00	40,018,000.00	40,018,000.00	40,018,000.00	0.00
		729	تحصيلات و إعانات أخرى	0.00	0.00	0.00	75,058.34	75,058.34
4	904	700	بيع المنتوجات و الخدمات	0.00	0.00	0.00	147,000.00	147,000.00
		712	رسوم على الطرق و أماكن التوقف	3,000,000.00	0.00	3,000,000.00	5,223,311.13	2,223,311.13
		729	ناتج السنوات المالية السابقة	0.00	0.00	0.00	89,405.70	89,405.70
		711	ايجار العقارات	0.00	0.00	0.00	3,000.00	3,000.00
		799	ناتج استثنائي اخر	0.00	0.00	0.00	123,123.93	123,123.93
		827	ناتج السنوات المالية السابقة	0.00	0.00	0.00	14,400.00	14,400.00
5	905	700	بيع المنتوجات و الخدمات	2,000,000.00	0.00	2,000,000.00		-2,000,000.00
		827	ناتج السنوات المالية السابقة	0.00	49,209,828.59	49,209,828.59		-49,209,828.59
		799	ناتج استثنائي اخر	0.00	0.00	0.00	2,351.49	2,351.49

		0.00	0.00	0.00	0.00	ناتج استثنائي اخر	799		
9,281,471.79		134,320,071.79	125,038,600.00	69,415,450.00	55,623,150.00	اعانات الدولة والجماعات المحلية	723	913	6
		0.00	0.00	0.00	0.00	المساهمة في المساعدة الاجتماعية (الطفولة المسعفة-المعاقين-المسنين-قفة رمضان -مطعم الرحمة)	721/0	920	7
		2,700,000.00	2,700,000.00	2,700,000.00	0.00	اعانات الدولة والجماعات المحلية	723		
	36,774,124.38	17,169,811.86	53,943,936.24	0.00	53,943,936.24	إيجار العقارات	711	931	8
	99,074,778.96	5,841,176.29	104,915,955.25	104,915,955.25	0.00	محصولات سابقة	827		
899,085.16		15,999,085.16	15,100,000.00	15,100,000.00	0.00	ناتج استثنائي اخر	799		
614,667.44		20,380,923.44	19,766,256.00	5,647,501.34	14,118,754.66	الرسم الاجمالي الوحيدعلى تأدية الخدمةT V A	750		
	1,000,000.00	0.00	1,000,000.00		1,000,000.00	الرسم على المدبح	751		
		0.00	0.00		0.00	رسم الاقامة	754		
	76,500.00	23,500.00	100,000.00		100,000.00	الرسم على الحفلات	755		
		12,436,309.47	0.00		0.00	الرسم العقاري (رخصة البناء)	759/1		
5,797.00		334,895.00	329,098.00	94,028.00	235,070.00	الرسم العقاري TA-TF	760		
	1,543,266.00	0.00	1,543,266.00	1,543,266.00	0.00	الرسم العقاري 50%	760	940	9
	47,462,149.12	452,051,097.88	499,513,247.00	183,927,583.20	315,585,663.80	الرسم على النشاط المهني TAP65%	762		
		0.00	0.00		0.00	الدفع الجزافي V F 30 %	763		
890,788.75		898,477.75	7,689.00	42,303,157.00	42,310,846.00	الضريبة على الدخل الاجماليI G R -B I C	769		
		0.00	0.00	0.00	0.00	الرسم على سعر التأجير للأغراض السياحية	769/1		
	1,568,938.49	25,105,999.51	26,674,938.00	7,621,410.16	19,053,527.84	الرسم على البينة40% IUF	769/3		
	47,209,178.49	0.00	47,209,178.49	47,209,178.49	0.00	ناتج السنوات المالية السابقة	827		
		0.00	0.00		0.00	منح معادلة التوزيع	740	941	10
		0.00	0.00		0.00	ممنوحات أخرى	749		
16,736,254.64	985,889,373.46	723,985,060.69	1,679,879,617.00	1,244,751,950.24	519,733,980.76				

الوضعية الى غاية 2017/11/31

الرقم	الباب	المادة	التسمية	المبلغ المخصص للميزانية الأولية 2017 B.P	المبلغ المخصص للميزانية الاضافية2017 B.S	مجموع الميزانية الأولية والاضافية	المبلغ المحقق إلى غاية 31/11/2017	الباقي للإنجاز
1	901	729	تحصيلات و إعانات و مساهمات أخرى	0.00		0.00	178,779.17	178,779.17
		723	اعانات الدولة والجماعات المحلية	0.00		0.00	0.00	0.00
2	902	729	تحصيلات و إعانات أخرى	0.00		0.00	76,011.48	76,011.48
		799	ناتج استثنائي اخر	0.00		0.00	0.00	0.00
		700	بيع المنتوجات و الخدمات	0.00		0.00	819,000.00	819,000.00
3	903	723	اعانات الدولة والجماعات المحلية	0.00	43,506,804.82	43,506,804.82	0.00	-43,506,804.82
		729	تحصيلات و إعانات أخرى	0.00		0.00	21,621.23	21,621.23
4	904	700	بيع المنتوجات و الخدمات	0.00		0.00	0.00	0.00
		712	رسوم على الطرق و أماكن التوقف	2,000,000.00		2,000,000.00	5,063,157.50	3,063,157.50
		729	ناتج السنوات المالية السابقة	0.00		0.00	80,223.40	80,223.40
		711	ايجار العقارات	0.00		0.00	0.00	0.00
		799	ناتج استثنائي اخر	0.00		0.00	0.00	0.00
		827	ناتج السنوات المالية السابقة	0.00		0.00	0.00	0.00
5	905	700	بيع المنتوجات و الخدمات	2,000,000.00		2,000,000.00	0.00	-2,000,000.00
		827	ناتج السنوات المالية السابقة	0.00	49,209,828.59	49,209,828.59	0.00	-49,209,828.59
		799	ناتج استثنائي اخر	0.00		0.00	0.00	0.00
	913	723	اعانات الدولة والجماعات المحلية	0.00	54,737,100.00	54,737,100.00	54,737,100.00	0.00

6	920	721/0	المساهمة في المساعدة الاجتماعية (الطفولة المسعفة-المعاقين-المسنين-قفة رمضان -مطعم الرحمة)	0.00	4,000,000.00	4,000,000.00	4,000,000.00	0.00
7	931	711	إيجار العقارات	34,052,802.60	0.00	34,052,802.60	34,052,802.60	-22,242,154.96
		827	محصولات سابقة		70,234,450.34	70,234,450.34	6,701,082.09	-63,533,368.25
		799	ناتج استثنائي اخر	0.00	0.00	0.00	23,678,734.94	23,678,734.94
8	940	750	الرسم الاجمالي الوحيدعلى تأدية الخدمةT V A	21,488,920.00	0.00	21,488,920.00	31,951,189.36	10,462,269.36
		751	الرسم على المديح	1,500,000.00	0.00	1,500,000.00		-1,500,000.00
		755	الرسم على الحفلات	200,000.00	0.00	200,000.00	90,500.00	-109,500.00
		759/1	الرسم العقاري (رخصة البناء)	2,000,000.00	0.00	2,000,000.00	6,534,250.40	4,534,250.40
		759	الرسم على التطهير	0.00	0.00	0.00		0.00
		760	الرسم العقاري	858,682.00	0.00	858,682.00		-858,682.00
		760/1	الضريبة على الدخل العقاري TA-TF	15,192,960.00	0.00	15,192,960.00	407,731.01	-14,785,228.99
		762	الرسم على النشاط المهني TAP65%	342,963,177.00	0.00	342,963,177.00	513,678,796.06	170,715,619.06
		763	الدفع الجزافي % V F 30	0.00	0.00	0.00	192.00	192.00
		769	الضريبة على الدخل الاجماليI G R -B I C	0.00	0.00	0.00	1,973,256.19	1,973,256.19
		769/1	الرسم على سعر التأجير للأغراض السياحية	287.00	0.00	287.00		-287.00
		769/3	الرسم على البينة40% IUF	7,250,610.00	0.00	7,250,610.00	20,649,483.25	13,398,873.25
		827	ناتج السنوات المالية السابقة	0.00	47,209,178.49	47,209,178.49		-47,209,178.49
9	941	740	منح معادلة التوزيع	0.00	0.00	0.00		0.00
		749	ممنوحات أخرى	77,590,109.50	0.00	77,590,109.50		-77,590,109.50
المجمـــــــــــــــــــــــوع				508,097,548.10	210,671,457.42	718,769,005.52	673,477,017.70	-45,291,987.82

ادرارفي

رئيس المجلس الشعبي البلدي

الوضعية الى غاية 2018/11/31

الرقم	الباب	المادة	التسمية	المبلغ المخصص للميزانية الأولية B.P 2018	المبلغ المخصص للميزانية الاضافية B.S 2018	مجموع B.P+B.S	المبلغ المحقق إلى غاية 31/11/2018	الباقي للإنجاز	االفائض
	900	820	فائض مرحل (التسيير)	0.00	698,936,584.01	698,936,584.01	0.00	698,936,584.01	
1	901	729	تحصيلات و إعانات و مساهمات أخرى	0.00	0.00	0.00	175,798.52		
		723	اعانات الدولة والجماعات المحلية	0.00	11,857,015.00	11,857,015.00	11,857,015.00		
		827	ناتج السنوات المالية السابقة	0.00	0.00	0.00	3,480.32		
2	902	723	اعانات الدولة والجماعات المحلية	0.00	16,000,000.00	16,000,000.00	3,000,000.00	13,000,000.00	
		729	تحصيلات و إعانات أخرى	0.00	0.00	0.00	16,841.04		
		799	ناتج استثنائي اخر	0.00	0.00	0.00	2,915.45		
		700	بيع المنتوجات و الخدمات	0.00	0.00	0.00	432,000.00		
3	903	723	اعانات الدولة والجماعات المحلية	15,763,032.22	26,380,000.00	42,143,032.22	7,000,000.00	35,143,032.22	
		729	تحصيلات و إعانات أخرى	0.00	0.00	0.00	110,911.22		
		700	بيع المنتوجات و الخدمات	0.00	0.00	0.00	7,950.00		
		712	رسوم على الطرق و أماكن التوقف	2,000,000.00	0.00	2,000,000.00	7,044,444.50		5,044,444.50
		723	اعانات الدولة والجماعات المحلية	0.00	11,100,821.79	11,100,821.79	7,000,000.00	4,100,821.79	
4	904	729	تحصيلات واعانات اخرى	0.00	0.00	0.00	71,356.49		
		711	ايجار العقارات	0.00	0.00	0.00	1,000.00		
		799	ناتج استثنائي اخر	0.00	0.00	0.00	0.00		
		827	ناتج السنوات المالية السابقة	0.00	0.00	0.00	0.00		
		700	بيع المنتوجات و الخدمات	0.00	0.00	0.00	0.00		
5	905	827	ناتج السنوات المالية السابقة	0.00	0.00	0.00	0.00		

6	920	721/0	المساهمة في المساعدة الاجتماعية (الطفولة المسعفة-المعاقين-المسنين-قفة رمضان -مطعم الرحمة)	0.00	2,000,000.00	2,000,000.00	2,000,000.00	0.00
7	931	711	إيجار العقارات	53,943,936.24		53,943,936.24	11,553,164.73	-42,390,771.51
		827	محصولات سابقة		80,036,313.78	80,036,313.78	7,823,530.13	-72,212,783.65
		799	ناتج استثنائي اخر	0.00		0.00	73,985,263.99	73,985,263.99
8	940	750	الرسم الاجمالي الوحيدعلى تأدية الخدمةT V A	464,107,277.00		464,107,277.00	17,055,343.03	-447,051,933.97
		751	الرسم على المدبح	0.00		0.00	0.00	0.00
		754	رسم الاقامة	0.00		0.00	0.00	0.00
		755	الرسم على الحفلات	0.00		0.00	56,000.00	56,000.00
		759/1	الرسم العقاري (رخصة البناء)	0.00	2,000,000.00	2,000,000.00	9,619,864.50	7,619,864.50
		760	الرسم العقاري	501,653.00		501,653.00	0.00	-501,653.00
		760/1	الضريبة على الدخل العقاري TA-TF	0.00		0.00	235,070.00	235,070.00
		762	الرسم على النشاط المهني TAP65%	416,920,157.00		416,920,157.00	426,751,840.91	9,831,683.91
		763	الدفع الجزافي % V F 30	0.00		0.00	5,492.70	5,492.70
		769	الضريبة على الدخل الاجماليI G R -B I C	2,124,466.00		2,124,466.00	1,317,982.75	-806,483.25
		769/1	الرسم على سعر التأجير للأغراض السياحية	0.00		0.00		0.00
		769/3	الرسم على البيئة40% IUF	17,630,098.00		17,630,098.00	22,766,382.14	5,136,284.14
		827	ناتج السنوات المالية السابقة	0.00	47,209,178.49	47,209,178.49	0.00	-47,209,178.49
9	941	740	منح معادلة التوزيع	0.00	1,657,000.00	1,657,000.00	1,657,000.00	0.00
		749	ممنوحات أخرى	0.00		0.00	0.00	0.00
المجموع				959,227,587.24	280,356,225.68	1,239,583,812.92	635,802,827.66	-603,780,985.26

ادرارفي

المخلص

دور الرقابة الداخلية في الرفع من الإيرادات غير الجبائية للجماعات المحلية

Role of internal oversight in raising non-fiscal revenues for local communities.

Par : - gafa mohamed **Director :benaldin am hammed**

-dalla ahemed .

الملخص

تهدف الدراسة إلى إبراز دور الرقابة الداخلية في الرفع من الإيرادات غير الجبائية للجماعات المحلية والمتمثلة بشكل أساسي في البلديات لما لها من دور في بعث التنمية المحلية وممارسة الديمقراطية التشاركية

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اخذ بلدية ادرار كنموذج للدراسة الميدانية للوقوف على واقع الرقابة الداخلية بها ومدى تأثيرها على الإيرادات غير الجبائية.

وتوصلت الدراسة إلى رغم إدراك القائمين على البلدية بأهمية الرقابة الداخلية وتوفير اكبر قدر من الشفافية وعرض حصيلة الإيرادات ودراستها في مداولات البلدية إلا ان دور الرقابة الداخلية يبقى دون المستوى المطلوب نظرا لغياب الكفاءة لمختلف المجالس المنتخبة،ولتجنب هاته المشاكل لابد من إدراج مصلحة خاصة بالرقابة الداخلية في الهيكل التنظيمي للبلدية يسير من طرف أعضاء ذو كفاءة مهنية.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، الإيرادات غير الجبائية، الرقابة الداخلية، البلدية، التحصيل،التنمية المحلية.

Summary:

From the study .even if the kntendants of the municipality believe in the Importance of the Internal control and mentioning big quantity of transparency and show the proceeds of non-tax revenues for studies it in the deliberations but the role of the internal control is substandard. In the case of the absence of the competency for different elected council for avoiding this problem. It must to insert special interest in the internal control in the organizational structure of the municipality. the latter is facilitated by members of professional competence.

key words

municipality, Local development. Non-tax revenues, Internal control, Procuring : Local groups.